فلسفة اللغة

بول ريكور

مقدمة:

نمهد لهذا المقال المهم بالقول إنَّ البحوث حول اللغة وعلومها ليست جديدة على اللغة العربية. ولكن كيفية المعالجة هي الجديدة. ونحن إذ نقدم هذا المقال المأخوذ عن موسوعة UNIVERSALIS الفرنسية نقصد به لفت أنظار الباحثين إلى الاتجاه في منحيين لمعالجة «الألسنية العربية»: المنحى التاريخي التراثي ويقوم على التنقيب في تآليف الأقدمين من العلماء المسلمين الذين شغلهم تعلم اللغة العربية ـ لغة الحضارة السائدة حتى سقوط بغداد سنة 1258 م على يد هولاكو المغولي. ثمّ الالتفات إلى مؤلفات العلماء الغربيين الذين شغلتهم الألسنية فألّفوا فيها التآليف المتنوعة. ونحن موردون في آخر البحث ثبتاً بالمراجع الأجنبية الكثيرة حول هذا الموضوع.

ع.ف.ع.

تمهيد:

الاهتمام باللغة هو سمة غالبة في الفلسفة المعاصرة. ليس لأنَّ معاصرينا هم الأولون في اكتشاف اللغة. فاللغة كانت تحتل مرتبةَ الشرفِ في الفلسفة لفرط الإيمان بأنَّ فهم الإنسان لذاته ولعالمه يرتكز على اللغة التي تعبر عن هذاالفهم. وكان السفسطائيون الإغريق هم الأولون الذين وعوا هذا الأمر بدقّة. وفتش /**سقراط**/ عن «التعريفات» (= الحدود)، أي عن المعنى الدائم للكلمات والجُمل؛ وتساءل /**أفلاطون**/ في **كراتيل Cratyle**، حول صوابية الكلمات وقرر في **تيتيت والسفسطائي (Théétète et le sophiste)** بأنَّ بُنْيَة الجملة المعقدة، المصنوعة من تشابيك من الأسماء والأفعال، هي التي تتيح وحدها التزوير، الذي هو القدرة على قول الزور. في كتاب **حول التأويل** يقرر /**أرسطو**/ أنَّ كل قوانين المنطق تقوم على صفات الجملة، التي قوامها التأكيد على، أو إنكار «شيءٍ ما بشأن موضوعٍ ما». وهكذا استندت الميتافيزياء على معرفة صحيحة بعمل اللغة. وكانت حقب في التاريخ، كبيرة ازدهرت فيها فلسفة اللغة: جدلية الوسيطين والمناقشات حول الإسمانية؛ نظرية الإشارات في القرن الثامن عشر، خاصة عند /**كوندييك**/ و/**روسو**/؛ الحدسيات والمناقشات حول أصل اللغات عند /**هردر**/ Herder وعند المثالية الألمانية الكبرى.

وبلغت هذه البحوث الذروة عند /**ويلهلم فون همبولد**/، خاصة في كتابه الذي صدر بعد وفاته بعنوان:

Uber die Verschiedenheil des menschlichen Sprachbaues und ihren Einfluss auf die geistige Enturicklung des Menschengeschlechts (1836).

أي:

تنوع بنيات الألسن البشرية وتأثيره على النمو الفكري عند الجنس البشري. وظلَّ هذا الكتاب مهيمناً طيلة القرن التاسع عشر وما يزال: وإليه عاد مفكرون معاصرون مختلفون مثل العالم الألسني /**شومسكي**/ والفيلسوف /**هيدّغر**/.

ولكننا هنا لن نعود إلى هذا التراث الفلسفي، بل إلى فلسفات اللغة، المعاصرة والمزامنة للنهضة اللغوية المذهلة (**يراجع مقال: الألسنية: غرضها وأساليبها**). وسنحاول أن نبين أنَّ عصرنا هو الذي أنتج علم اللغة (الألسنية) وأنتج أنواعاً من الفلسفات كانت فيها معرفة اللغة سابقة على حلِّ مسائل أساسية في الفلسفة. إذا فهمنا بها المسائل الموروثة كتراث والتي تهتم لا بالإشارات، بل بالأشياء بالذات، بالعالم بالإنسان. والفكرة التي تقول بأن النظرية حول الإشارات يمكن ويجب أن تسبق النظرية حول الأشياء هي من مميزات قسم كبير من فلسفة عصرنا. لا شكَّ أنَّ الفلسفات التي يمكن أن تسمى بفلسفات اللغة ليست دائماً ولا غالباً، مشتقةً من تفكير يتمحور حول الألسنية؛ بل إنها، حديثاً، اهتمت بمبادىء وبأساليب وبنتائج الألسنية. ورغم هذا النقص في التواصل بين الألسنية وبين فلسفة اللغة، فإن تلاقي المصالح بينهما ملفتٌ للنظر، ويمكن أنْ يؤخذ كسمة غالبة في الفكر المعاصر.

القسم الأول:

1 ـ إبستمولوجيا الألسنية

الألسنية البنيوية والألسنية التغييرية.

فرض كتاب «محاضرات في الألسنية العامة» الذي وضعه/**فردينان دي سوسور**/ سنة 1916 المفهوم البنيوي للّغة. وما زال هذا المفهوم سائداً في الألسنية المعاصرة رغم اختلافات المدارس. ولكن حدثاً مهماً، على الأقل بالنسبة إلى فلسفة اللغة، برز وهو ظهور ونمو أسلوب جديدٍ في تحليل اللغة، ذلك هو أسلوب علم النحو التغييري الذي وضعه /**نوام شومسكي**/ ومدرستُه.

الألسنية البنيوية، فردينان دي سوسّور.

عزل **سوسور** اللغة، كنظام اجتماعي، عن الكلام كتنفيذ فردي؛ في اللغة استبعد «المادة» الصوتية والنفسانية، واكتفى بـ «الشكل»، أي بالروابط التفاضلية الخالصة والمتعارضة العناصر، سواء تعلق الأمر بأصوات الكلام أمْ بالقيم المعجمية؛ ولكي يَفْهَمَ اللغةَ ضمن التضامن المنهجي بين عناصرها، فصل الألسنية التزامنية [أيْ مجموع الظاهرات اللغوية التي تشكل نظاماً معيناً في فترةٍ محددةٍ من تطور لغةٍ ما] التي تتناول دراسة العناصر المتزامنة في النظام، عن الألسنية التعاقبية التطورية التي تعنى بدراسة التغيرات الحاصلة بين حالة وحالة في نظامٍ ما. إنَّ معظم مبادئه عرفت من قبل معاصريه وسابقيه أمثال /**جان بودوان دي كورتينه**/ و /**كروزوسكي**/؛ إلَّا أنَّ **سوسور** أعطاها شكلاً نقياً وتعبيراً واضحاً؛ وأصبحت مبادىء **محاضرات الألسنية العامة** ملكاً عاماً للألسنية. ولكن بذات الوقت، أعطى للأجيال القادمة عدداً كبيراً من الألغاز غير المحلولة. اللغز الأول يتعلّق بالإشارة بالذات: إذ اعتبر **سوسور** الإشارات كـ «الهويّات» التي عليها يرتكز النظام؛ وقد انتهى بأن اعتمد المفهوم الرواقي [كل شيء في الطبيعة يقع بالعقل الكلي]

للإشارة اللفظية كظاهرة ذات وجه مزدوج مؤلف من الدالّ المنظور والمدلول المفهوم المدرك؛ وهكذا استبعد العلاقة بالشيء الذي يقع خارج نطاق المجال الألسني كي لا يأخذ إلاّ بفرق داخلي موجود في داخل الإشارة بالذات؛ ولكنه بذات الوقت استمر يعطي تأويلاً سيكولوجياً للدال وللمدلول، الأول باعتباره صورة سمعية، والثاني باعتباره مفهوماً، وباعتبار اللغة بذاته ككنز لاواعٍ مودع في كل فرد. أما الرابط بين الدال والمدلول، فإنه لم يتردد في النظر إليه بأنه تحكمي خالص رغم ملاحظاته حول الحافز النسبي الذي يضيف مجال التحكم، خاصة عند إنشاء الكلمات واشتقاقها، وقد أجاز البعض لنفسه بأنْ يأخذ عليه أنه خلط رابط الاشارة بالشيء مع رابط الدال بالمدلول، الذي يتضمن عدة عوامل «أيقونية» [صورية] أكثر مما ذكر هو. فضلاً عن ذلك، أكّد **سوسور** تقطيعية [صفة المقاطع] الدال بذات الحماس الذي أكد به عشوائية الإشارة [اختيارها اختياراً عشوائياً]. ولكن هل كل شيء مقطعيّ في اللغة؟ لقد ركزت الألسنية التي جاءت بعد **سوسور** كما يشهد بذلك مؤلف /**أميل بنفنيست**/، على السمة التسلسلية و«الهندسية النبرية» في اللغة التي تفرض شكل الكل على العناصر. وعندما عالج **سوسور** في آخر كتابه «المحاضرات»و«آلية اللغة» أي التشغيل وليس الهوية والتصنيف للوحدات، بيّن، بعد /**كروزيوسكي**/، أنّ عمليات الدمج تفترض وجود نوعَين من العلاقات: **الأول**، ويرتكز على الانتقاء بين الألفاظ المتشابهة والغائبة، ويسمى التداعياتي أو الجذوري [= مجموع الصيغ الصرفية لجذر معين]، النوع **الثاني**، ويرتكز على الدمج بين الألفاظ الحاضرة، ويسمى التعبيري [syntagme: تركيب فعلي أو إسمي في عبارة]. هل السلاسل البارادايغمية [بارادايغم: مجموع الصيغ العرفية لجذر معيّن] الجذورية هي تعسفية كما يقول **سوسور**؟ أما العلاقات التعبيرية، أفلا توجد نظريّة في الجملة ليست مصنوعة في «**المحاضرات**» وتطرح التعارض القاطع بين اللغة والكلام؟ وأكثر من ذلك، إنّ الشيء الذي يتركه **سوسور** كلغز، إنما هو الانشطارات والتناقضات التي عليها يرتكز مؤلفه: لغة وكلام، التماهي الألسني والنظام، السنكرونية والدياكرونية، دال ومدلول، خطية (مقاطعية) وتسلسلية، جذوري (بارادايغم) وتعبيري (سنتاغم). إنّ الألسنية في ما بعد **سوسور** مطبوعة بالجهود التصاعدية الرامية إلى التوفيق بين هذه التنائيات الداخلية.

ولكن، في السابق، كان توطيد المبادىء الأساس في الألسنية البنيوية من صنع مدرسة براغ ومدرسة كوبنهاغ.

مدرسة براغ ومدرسة كوبنهاغ

تأسس النادي اللغوي في براغ سنة 1926 بمبادرة من /**ف. ماتيسيوس**/، و/**س. كارسيفسكيج**/، و/ر. **جاكوبسون**/ و/ن. س. **تروبتزكوي**/، وقدم أطروحاته في المؤتمر الأول سنة 1928. ومنذ نَشْر أعمال هذا المؤتمر يبدأ المسار الدولي للألسنية الدولية: اعتبار اللغة كنظام وظيفي، أولية التحليل التزامني؛ تطبيق فرضية التطور المتلاقي المتقارب على الدراسات الألسنية التعاقبية التطورية (دياكروني). ولكن مدرسة براغ عرفت بشكل خاص في المعالجة البنيوية لعلم الأصوات الكلامية (صواتية)، التي تستبعد من الألسنية الأحداث الفيزيولوجية الموضوعية لصالح العلاقات بين أصوات الكلام المقتصرة على دور الكينونات التفاضلية (تروبتزكوي: أسس علم الأصوات، في **أعمال النادي اللغوي في براغ**، 1939). إلا أنّ هذا الامتياز حول علم الأصوات لا يمكن أن يُنْسيَ المصالح الأدبية الواسعة والثقافية التي دونت في المجلدات الثمانية بعنوان **أعمال النادي** (1929 - 1938)؛ الكثير من هذه الأعمال يعالج اللغة الأدبية والشعرية وفقاً لطريقة الشكلانيين [الصوريين: الذين لا يعتدون إلاّ بالشكل أو بالصورة في المعرفة والأخلاق والجمال..] الروس من مدرسة /**بروپ**/، الذين بيّنوا البناء البسيط في قصص الجنيات والأساطير الشعبية الروسية تبعاً لمسند محدد من عناصر درامية.

إنَّ مدرسة كوبنهاغ، ومنها /**ف. برونـدال**/ الذي أسَّس، سنة 1939، **الأعمال الألسنية** للنادي اللغوي في كوبنهاغ وخاصة مع/ **لويس تـرول هجلمسلف**/، هي التي أعطت الصفاء الشكلي والتجريدي للأطروحات الرئيسية الواردة في **المحاضرات**. عرّفت **مقدمات نظرية اللغة** (1943) التي نشرت لأول مرة سنة 1953 باللغة الإنكليزية، الشروط الدقيقة لعملية التنظير في المجال اللغوي، وذلك بإخضاعها لمقتضيات التجريبية المنطقية. ولأنَّ كل تفاعلية تتطابق مع نظامٍ، يمكن عزل رسيمة لغة النص عن لغة الكلام؛ ولأنَّ اللغة تُعْمِلُ، سواء على صعيد المضمون، أمْ على صعيد التعبير، جهازاً بأكمله منطقياً مؤلفاً من تركيباتٍ، وشبكةً كاملةً من الوظائف (الدالات) بحسب التبعية وبحسب التشابك، فيكون المنطق ممكناً ومقبولاً كنظرية بالمعنى القوي. وعلى هذا فإنَّ **هجلمسلف**، استبعد كل أثر سيكولوجي أو سوسيولوجي، وابتدع جبراً لغوياً أمكن التساؤل على كلٍ بشأنه هل يتيح وصف لغةٍ ما بدون اللجوء الدائم إلى الحدس.

الألسنية الأميركية

في هذه الأثناء كانت الألسنية الأميركية تثبت مميزاتها الذاتية بالنسبة إلى الألسنيّة الأوروبية: اهتمام أكبر بالوصف الفعلي، اهتمام باللغات المحكية بدون تراث مكتوب، حذر من علم الدلالة (السيمانتيك) (الذي اتهم بالإسراف في «التفكيرية»، وبالروح الميتافيزيائية)، الاستعانة بالتقنيات الرياضية في التجزيء، والتوزيع بحسب التكاثر. في حين استطاع /**إدوار سابير**/ (**اللغة، 1921**) أن يطبق عبقريته في التركيب المرن على الوقائع اللغوية وأن يحيط بالمظاهر المتعددة لـ «الشكل اللغوي» (الوظيفة الرمزية للكلمات، البنية النحوية، الصورة الشكلية، الاستناد إلى عالم المفاهيم، إلخ..)، فَرَضَ /**ليونار بلومفيلد**/ (**لغة**، 1933) مفهوماً ميكانيكياً وسلوكياً للوقائع اللغوية، مرتكزاً على الرسيمة الشهيرة **حافز ـ جواب**: الحافز الخارجي S، يؤثر في متكلم أول فيدفعه إلى الكلام (r)؛ هذا الجواب الأول الألسني يشكل حافزاً لغوياً s بالنسبة إلى المتكلم الثاني مما يثير عنده جواباً عملياً R؛ فالأفكار، والمفاهيم والصور، والعزائم التي يلجأ إليها «صاحب الذهن» ليست إلاَّ أساليب مبتذلة وموجزة لتعيين حركات جسدية ذات تعقيد بالغ؛ ينتج عن ذلك أنَّ مدلول اللغة يجب أنْ يتحوّل إلى مجمل الأحداث العملية التي بها يرتبط إعلانٌ ما؛ وقد حاول **بلومفيلد** بهذا أن يصوب اللغة وفقاً لخطاب العلوم الطبيعية؛ وكما هو ظاهر، إنها فكرة العلومية [الإسراف في اعتماد العلم] طبقت على الألسنية موضوع الاهتمام؛ ومن أجل أن يكون المرء عملياً، هل يجب أن يكون ميكانيكياً وسلوكياً؟ في كل حال، لا يستطيع الفيلسوف، إلا أنْ يلاحظ أنّ الألسنية كما يقول بها **بلومفيلد** هي الوحيدة التي يمكن أنْ يُقال عنها إنها ضد الفلسفة، وإنها ضد الفكر وإنها ضد السيمانتية (أي علم الدلالة)، وربما ينضم إليه أيضاً **هجلمسلف**؛ فلا **سوسور** ولا مؤسسة النادي اللغوي في براغ، لم يرسموا حدوداً بمثل هذا الوضوح بين الألسنية من جهة، وبين السيكولوجيا وعلم الظاهرات من جهةٍ أخرى. بالمقابل لم تقطع مدرسة **بلومفيلد** أبداً وحدة الألسنية البنيوية: فقد قال، كما قالت الألسنية الأوروبية، بأنَّ الوقائع النحوية توصف بكلمات صورية خالصة (صورة مربوطة وصورة حرة، صورة تأليفية وصورة معقدة إلخ..). من ذلك أنَّ البنيوية الأميركية ذات المنحى البلومفيلدي، قد ركزت في عقد الأربعين على ظاهرات «التوزيع» داخل السلسلة المحكية، معطية التفضيل لدراسة البنية التعبيرية (سنتغامتيك): وبدا التطبيق الميكانيكي للقواعد الدقيقة في التجزئة أو الفصل والتصنيف مفيداً بشكل خاص في وصف اللغات غير المشهورة أو المجهولة مثل لغات الهنود الحمر في أميركا الشمالية؛ ولكن إذا كان هذا التعريف عن طريق التوزيع قد بدا مفيداً في حالة الفئات النحوية، فإنه على ما يبدو لم يلاقِ مثل هذا النجاح في السيمانتيك. وبهذا الشأن، مَثَّلَ كتاب /**زلّيغ هاريس**/ (المناهج في الألسنيات)، في حوالى سنة 1950، التركيب الأكثر تعقيداً والأكثر دقة في الألسنية المستوحاة من **بلومفيلد**؛ فقد

استبعد كل ما لا يدخل في الفارق الصوري أو التوزيعي للعناصر اللغوية. وهكذا وصل إلى حالة النضج في التحليل التصنيفي الذي عارضته النظرية التحويلية.

وبدت هذه الفروقات بالنسبة إلى الألسنية الأوروبية ثانوية بالنسبة إلى الوحدة الأساس في ألسنية السنوات الخمسين الأخيرة؛ ومعارضة لتشتت واختلاف وجهات النظر في الحقبة السابقة، لم تعد هذه الوحدة مبتغاة من جانب المنهج التاريخي والمقارن، فهي ترتكز على الأولوية المعطاة، في الوصف والتفسير، لدراسة البنية الشفوية وللتعرف بدقة على الطبيعة العلاقاتية والتسلسلية في كل عناصرها التكوينية.

رومان جاكوبسون وآندره مارتينه

عند تقاطع هذه التيارات المتعددة، ثبت مؤلفان رئيسيان، مؤلف **رومان جاكوبسون** ومؤلف **/ آندره مارتينه /**. قدم **جاكوبسون**، وهو يميز، في فعل الاتصال اللغوي، بين وجهات نظر القائل والمستمع، والرسالة، والقرينة، والاتصال، والقانون Code التي يطبق عليها **جاكوبسون** الوظائف الرغبوية، الانفعالية، الشعرية، الاستنادية و phatique وما وراء الألسنية، قدّم للتفكير الفلسفي نموذجاً شاملاً وثابتاً بآنٍ واحد، إنه الفكر التركيبي ذاته الذي حمله منذ أطروحات 1928، على تجاوز التناقض السوسوري بين السنكرونية والدياكرونية [(بين الثبات والتطور في الألسنية]، وكذلك على تجاوز الميل إلى مماهاة السنكرونية مع الثبات أو الجمود. وكذلك توصل إلى انتقاد مبدأ التقطيع Linearité في الدال وذلك بموازنة عمليات الدمج بواسطة عمليات الانتقاء؛ وقد قاده هذا إلى قسمةٍ ثنائية: القضية المجازية (حيث يغلب الانتقاء داخل كرةٍ من التشابه) والقضية التنويهية métonymique (التي تغلّبُ المجاورة)؛ ثنائية زعم أنه واجدها بآنٍ معاً في الاضطرابات النطقية، كما في اللعبة التناوبية في الأنواع الأدبية. وليست شهرة **جاكوبسون** بأقلّ فيما يتعلق بالدقة التي يطبقها على علم الأصوات من حيث توزيع الاختيارات بين السمات المميزة، وفقاً لمبدأ ازدواجيةٍ بسيطةٍ شبيهٍ بالمبدأ الموجود في أساس نظرية الإعلام (**الأساسيات في اللغة، 1956**)؛ وإذا كان حقاً أن الأثني عشر تعارضاً ازدواجياً بين السمات المميزة، لها مفعول كوني، عندها يمكن القول مع **جاكوبسون** إنَّ النظرية اللغوية ذات علاقة مع الشيء الذي يجعل من كل اللغات لغة (لساناً) أكبر من العلاقة مع الشيء الذي يجعل من كل منهما نظاماً مختلفاً عن اللغات الأخرى. وهكذا تطرح مشكلة الشمولية في الفئات الألسنية المؤكدة في الماضي من قبل منظري علم القواعد النحوية الشامل والتي عاد إليها **شومسكي** بطريق آخر.

وكان **آندره مارتينه** أكثر إحساساً من **جاكوبسون**، بما يميز لغةً عن أخرى، وكان أكثر إثارة لاهتمام الفيلسوف في أكثر من عنوان: **أولاً** من حيث مفهوم الألسنية (الوظيفية) بحيث بدا متميزاً عن البنيوية الأميركية؛ **ثانياً** من حيث إدخاله مبدأ الاقتصاد في أحداث الألسنية التطورية (**اقتصاد التغييرات الصوتية**، 1955)، مما يقربه من **جاكوبسون**؛ وأخيراً بفضل الوضوح الذي أدخله إلى الألسنية العامة مفهوم (التلفظ) العام للبيان الألسني: تلفظ بشكل أصوات، على صعيد التعبير وحده. وشملت دراساتُه الأكثر حداثة إلى النحو مفهوم الألسنية الوظيفية، مما جعله معارضاً بوضوح للنمط الأميركي للبنيوية (**عناصر الألسنية العامة**، 1960؛ **النظرة الوظيفية إلى اللغة**، أوكسفورد، 1962).

أميل بنفنيست

من بين وارثي الفكر السوسوري يجب أن لا تفوتنا الإشارة إلى التركيب الواسع الذي قدمه أحد أعاظم النحويين في مجال النحو المقارن الهندي ـ الأوروبي وهو **أميل بنفنيست**. وأدى كتابه،

مسائل في الألسنية العامة (1966) الذي ضمَّ أكثر بحوثه أهمية، إلى تميز كثيراً ما أهمل؛ إنه تميز العالم في الأعراض والدلالات، أي مظاهر الحدث الألسني المحكومة بموضع العناصر في نظام اللغة، وبالسيمانتيك [علم دلالة الكلمات] أي بمظاهر الحدث بالذات المنبثقة عن استعمالها في الجملة المعتبرة كأول وحدة في الخطاب؛ وفي حين يكون النظام غير زمني، فان «مقام الخطاب» هو حدث متلاش : في هذا المقام من الخطاب، تشير اللغة إلى الشخص المتكلم، بواسطة بعض «المؤشرات» (أنا، أنت، هو) وتشير إلى الواقع بواسطة اللعبة المعقدة لعبة الفاعل والمضاف، من هذه الناحية، يدعونا **مُؤَلَفُ بنفنيست** إلى إجراء مقارنة بدأها هو بواسطة تحليل الفعل المصدري (performatif) وعموماً بواسطة تحليل «**فعل القول**» speech - act الذي قال به / **أوستن**/ ؛ وهكذا يساهم مؤلف **بنفنيست** في مراجعة المبدأ السوسوري القائل بالتعارض بين اللغة والكلام، حتى ولو فسرَ هذا المبدأ بعبارات تقنين أو رسالة تحت تأثير نظرية الإعلام. وتبدو نظرية الخطاب وكأنها تأخذ في الحساب مختلف أنواع التقنيات والتقنيات الثانوية التي تضعها الخطابات موضع بحث بحسب الظروف.

غوستاف غليوم

ما هو المكان الذي يجب إعطاؤه إلى أكثر الألسنيين عزلة. إنه لم يحطم وحدة الألسنية البنيوية بالمعنى العام للكلمة. المهم بالنسبة إليه، في دراساته حول زمن الفعل، وأشكال أدوات التعريف والتنكير، وعلى العموم حول الفئات أو المقولات النحوية، هو التنظيم المنهجي للّغة؛ ولكن هذا التنظيم ينتج عن جملة من النزعات والتوترات يمكن الإفصاح عنها تماماً بواسطة سيكولوجيا مختلفة تماماً عن السلوكية وعن الذرية الفكرية، أي بواسطة سيكولوجية العمليات العقلانية؛ وقد شاهدت هذه السنوات الأخيرة [الستينيات] تجميع ونشر قسم مهم من هذا التأليف الضخم، المشبع بالصعوبات والذي ما يزال مجهولاً، والذي يبشر بمصالحة ممكنة بين أفكار البنية وأفكار التكوّن التي حاولت الألسنية البنيوية أنْ تقارن بينها، على الأقل في بداياتها، بسبب انقطاعها الأساسي وانفصالها عن الطريقة التاريخية المقارنة.

الألسنية التغييرية

إنَّ لجوء **شومسكي** ومدرسته إلى **بور - رويال**، وإلى الديكارتيين وإلى همبولدت يكشف عن روابطه المتعددة والواسعة مع فلسفة اللغة بالمعنى الأوسع؛ ومع ذلك فإنَّ نواة معرفته (ابستيمولوجيته) منبثقة عن حلّ مسائل لغوية نمطية. في مركز هذه المسائل، يضع **شومسكي** مسألة كفاءة النشاط اللغوي: إن معرفة استخدام لغة من اللغات تعني إنتاج عدد غير محدود، من حيث المبدأ، من الجمل وذلك باستخدام عدد محدد من العناصر الداخلة في بنية هذه اللغة. إذاً إنّ الإنتاج والتعرف على هذه الجمل التي لم تلفظ هما المشكلة. إذ إنّ هذه الجمل تصور ميزةً نحويةً يميزها حدسٌ من يستعملها، إلا أنَّ النظرية بشأنها تبقى واجبة الصياغة من قبل الألسنية. ولا يمكن لهذه النظرية أن تنتج عن ترهيف نماذج التوزيع والتفريق الإحصائي الذي يبقى فيها عند مستوى البنية السطحية في النص؛ إنها تقتضي وجود عمليات تحويل في النصوص تَظْهرُ من وراء القواعد النحوية السطحية البنية العميقة؛ وتصييغها [توضيحها وفقاً لقواعد] يدخل في نحو يمكن أنْ يوصف بأنه توليدي؛ فهو [تصييغها] يتيح بواسطة عدد محدد من العمليات، توليد كلّ نظام القواعد التي من شأنها تخصيص وصفٍ بنيويٍ معينٍ للعدد غير المحدد من الجمل المقولة أو غير المقولة.

وتُعْنَى الفلسفة بأكثر من عنوان في **النحو التوليدي**. فالتفريق بين «الصلاحية» و«الإنجاز» يعيد طرح التفريق بين اللغة والكلام أو بين النظام (système) والتقدم (procès). فضلاً عن ذلك

يتضمن مفهوم الصلاحية المتكلم والحدس المتكون لديه عن التقعيد النحوي والصرفي، في النص الذي يدلي به أو يفهمه؛ وإذاً فليس من الممكن، كما عند **بلومفيلد**، القيام بتحليل النصوص من الناحية الخارجية الخالصة بالنسبة إلى الواصف، لأنَّ التأويل القواعدي هو شرط التأويل الصوتي بالذات. فضلاً عن ذلك لا تميز قوانين التغيير لغةً ما في فرادتها المميزة، كما تفعله البنية بمعنى مدرسة براغ أو كوبنهاغ؛ وهي [قوانين التغيير] تتجذر ضمن الأصول الكونية التي اكتشفها علماء القواعد اللغوية في القرن الثامن عشر قبل أن تعمل الألسنية التاريخية والألسنية البنيوية على توضيح السمة الفريدة، والمستقلة ذاتياً والمغلقة في النظام الخاص بكل لغة. وبشكل أكثر من ذلك تجذراً، ربما، افتتح علم القواعد التوليدي تقسيماً ثنائياً جديداً: النموذج التصنيفي والنموذج التغييري في الوصف. عندئذ يجب أن يُوضع في الجهة نفسها كل نوعيات الألسنية البنيوية؛ فكلها ترتكز على أساليب في التفريع والتصنيف تهدف إلى وضع جداول إحصائية نهائية باللامتغيرات مما يؤدي في النهاية إلى توزيع تسلسلي غير متتابع لمستويات اللامتغيرات، والأصوات، وأجزاء الكلمة [كالضمير أو جذر الفعل]، إلخ... في الجهة الأخرى تتجمع القواعد اللغوية [الصرف والنحو] القديمة السابقة على النقلتين الداخلتين على الألسنية في حقبة التاريخ المقارن وفي حقبة التحليل البنيوي، وعلى علم النحو التوليدي الحديث. وليس من المستغرب بعد ذلك أنْ يربط **شومسكي** مفهومه للقاعدة التوليدية بآراء **همبولدت** حول تبعية البنية للتكوين. وقد ابتعثت هذه الآراء اهتماماً كبيراً لدى السيكولوجيين، خاصة حول مسألة العوامل الفطرية في تعلم لغةٍ ما.

الألسنية وعلم الدلالات (السيميائية) والأعراض

لا تهم الألسنيةُ فقط الفيلسوف، بسبب ثقافته الواسعة (إبستيمولوجيته)، بل أيضاً من أجل قوة الانتشار والتعميم في نماذج الوصف والتفسير. فقبل **سوسور** بكثير قدم الفيلسوف والمنطقي الأميركي **شارل ساندر بيرس**، متتبعاً في ذلك إيحاءً وَرَدَ في كتاب **لوك** «**البحث**» فكرةً عن نظرية عامةٍ عن الإشارات أو ما يسمى بـ «سميوتيك = نظرية الرموز والعلامات» حيث اعتبر الألسنية كدراسة أحد أنظمة الإشارات.

حاول **ش.س. بيرس**، وهو الأول في ذلك، أن يصنف الإشارات بكونها إشاراتٍ، وفقاً لتنوع من المعايير؛ وأشهرها يرتكز على النسبة المتغيرة فيما بين الوظائف الثلاث الرئيسية للإشارة: مؤشر، أيقونة، رمز. ويمكن أيضاً التمييز بين مختلف الأنظمة التمييزية، بحسب التمييز بين الوظائف التي اقترحها **جاكوبسون** والتي سبق ذكرها أعلاه؛ وتتصنف الأنظمة تبعاً للترتيب والتسلسل في الوظائف. من جهته أدرك **سوسور** أيضاً دون أن يتسنى له الاطلاع على نصوص **بيرس** التي نشرت بعد وفاته، تداخل علم الإشارات الشفوية ضمن علمٍ عام للإشارات سماه السيميولوجيا أو علم السمات: كتابة، علامات، طقوس وعادات، وكلها تشكل الأمثلة الرئيسية لهذه الأنظمة غير اللغوية. ولكنه، وبذات الوقت الذي رَبَطَ فيه الألسنية بالسيميولوجيا، ميز **بيرس** و**سوسور** بين السمة الفريدة في هذه التبعية؛ لأنَّ الألسنية ليست قسماً ما عادياً من علم الإشارات العام؛ وإن كانت تشكل منه نموذجه أيضاً. فاللغة، بالواقع، ليست النظام الأكثر أهمية فقط، والألسنية (علم اللغات) ليست العلم السيميائي (السيميولوجي) الأكثر تقدماً فقط. إن كل الأنظمة الأخرى المتعلقة بالإشارات تحيل بشكلٍ أو بآخر على اللغة، وإنْ كان لكل منهما سماته الخاصة.

وتطرح الكتابةُ المشكلة الأولى: فهي من جهة، لا تأخذ استقلالها الذاتي، ولا تطور مميزات وسمات خاصة ذاتية إلّا انطلاقاً من علاقة استبدالية باللغة المحكية، علاقة مؤكدة بقوة من قبل **سوسور**؛ ولكن هذا الاستبدال بعد أن يتحقّق، تسلك الكتابة مسلك نظامِ إشاراتٍ مخصوصةٍ؛ وعندها يمكن التساؤل إذا كان الاستبدال لا يتطلب بنية دالٍ غير قابل للتحويل إلى حالة الشفوية؛

إن التدوين الخطي يُعطي للإشارات، ليس فقط جوهراً (يوازي الجوهر الصوتي، كما رأى ذلك **هجملسلف** الذي يبتعد في هذه النقطة عن **سوسور**)، بل تعطيها حروفاً شكلية ذاتية: التدوين، كتدوين، يبدو وكأنه يقتضي تبعيداً فضائياً لا مناص منه للفارق الصوتي. مع /**جاك درِّيدا**/، ليس للكتابة من ركيزة في اللغة المحكية، ولكنهما، في معنىً ما، تؤسس مباشرةً الحروف الأساسية في اللغة. وأخيراً تستدعي الصلة «كتابة ـ قراءة» وصفاً لا يمكن ردُّه إلى صلة المحادثة أو الحوار، كما سنرى فيما بعد مع نظرية النص، سواء في البنيوية الفلسفية أم في الترميزية التأويلية.

ولكن في حالة الكتابة، يستعمل اللغة الصوتية كنقطة مقارنة؛ في حالة الأنظمة الايمائية، تتناول المقارنة سمة الاستطراد Discursivité المشتركة بين اللغة الشفوية واللغة المكتوبة؛ وتشكل اللغات الايمائية أنظمة سيميائية متميزة عن الخطاب، وإنْ كانت في أكثر الأحيان مضافة ومنزادة؛ فضلاً عن ذلك، وكما تدل سيكولوجية الطفل، أنَّ مفصلة اللغة الايمائية مربوطة بذاتها بنشاط اللغة؛ وتدل هذه التبعية على أفضلية اللغة على الأنظمة السيميائية الأخرى؛ ويبدو تفوّقها متعلّقاً تماماً بالطبيعة الاستثنائية، للمدرج الصوتي: فبخلاف الإيماءة، ليس للُّغة من هدف آخر إلا إنتاج الرسالة؛ فضلاً عن ذلك، إنَّ النطق بها بشكل منهجي يقدم جهازاً تمييزياً لا مثيل له؛ إن طاقتها الامجية تتيح لوحدها، على أساس مرجع محدد، إحداث عددٍ لا حصر له من الرسائل الجديدة.

وهناك مقارنة جديدة سيمائية يقدمها التمييز بين اللغات الطبيعية واللغات المصطنعة؛ فهذه الأخيرة هي أساساً لغات مقعّدة [تقوم على قواعد مصطنعة اصطلاحية] بنيت من أجل غايات علمية أو تقنية، بحسب المقتضيات المنطقية الرمزية لدى العالم الرياضي. وهي تطرح ثلاثة أنواع من المسائل: **تحديد** سمات اللغات الطبيعية التي تبقى غير قابلة للتحويل إلى لغة مقعّدة، وذلك بواسطة طريقة التفريق. **تحديد** سمات اللغات المقعّدة التي تبقى متعلقة باللغات الطبيعية؛ **تحديد** الحقل والحدود، من أجل التعاون بين الألسنية والرياضيات داخل ألسنيةٍ رياضيةٍ محددة.

حول النقطة الأولى، جرى التركيز على تعدديتها وعلى عدم إمكانية رد بعضهما على بعض في أساليب الخطاب غير الأساليب «التثبتية» (Constatifs) : أمرٌ، تَمَنٍ، سؤالٌ، الخ (سنعود إلى هذا الموضوع في النظرية الفلسفية المتعلقة بفعل القول) (Speech - act). سبق أن أشرنا أيضاً إلى القيمة الإيجابية لتعددية الأصوات في تعابير اللغة الطبيعية، والتي قارناها باستعدادية هذه التعابير للدخول ضمن عدد لا حدّ له من الأطر، مما يساعد، بالتالي، على الإبداعية في اللغة؛ وهكذا يبدو عدم الوضوح ذاته في المدلولات، والتأثر ذاته بالسياق، اللذان يعتبران من العيوب من وجهة نظر الرمزية المنطقية، وكأنَّ لهما مفعولاً وظيفياً بالنسبة إلى نظرية في اللغة عادية. ينتج عن ذلك أنَّ وصف اللغات الطبيعية لا يمكن أنْ يكون بذاته، مشتقاً من نظرية اللغات الشكلية الصورية.

السؤال الثاني يَعْثُرُ على عنصر حلٍّ في الجواب عن المسألة الأولى: من المعقول الاعتقاد بأنَّ اللغات المقعدة تظل تستقي من اللغة العادية نوعاً من قوة التخيل والاختراع. ولهذا تبدو الرموز الرياضية محتفظة بتجذرٍ في كلمات اللغة العادية.

أما المسألة الثالثة، مسألة التعاون بين الألسنية والرياضيات، فإن فكرة الألسنية الرياضية لا تُعَارِضُ على الإطلاق الاعترافَ بالصفة الخصوصية الذاتية للّغة الطبيعية بالنسبة الى اللغة الصورية؛ إن المعالجة الرياضية الخالصة لبنية اللغات البشرية لا تقتضي بالفعل أي غموض أو التباس بين النوعَيْن من اللغات، وذلك بمقدار ما تأخذ النظرية الرياضية دور لغة ـ عليا، بالنسبة إلى اللغة المدروسة. من ذلك أنَّ /ز.س.**هارّيس**/، في **بنيات اللغة، الرياضية** (1968) قد استخدم بالضبط نظرية المجملات لكي يقارن فيما بين اللغة الطبيعية والنظام المقعّد، ويمكن أنْ نضيف إلى

هذه المجموعة من المسائل، البحثَ القائم حالياً حول الترجمة الأوتوماتيكية (يراجع، **الألسنية**، الألسنية التطبيقية).

الألسنية والعلوم الإنسانية

إنَّ علاقة الألسنية بعلم الإشارات الذي يتضمنها، يُظهر ترتيباً تبعياً أوسع، فالسيميائية (السيميولوجيا) قد ظلت دائماً معتبرة كعلم من العلوم الاجتماعية، بل كأحد فروع السوسيولوجيا. وكما يقول **جوكوبسون** (في فصل الألسنية) في العلوم الاجتماعية (الأونيسكو)، لاهاي، 1970. «إذا انطلقنا من الخاص إلى العام، فالمجموعة من العلوم السيمائية هي المجموعة التي تتضمن الألسنية بشكل مباشر، والمستوى التالي يتمثّل بمجمل مجالات الاتصال». ويبدو موضوع **الاتصال** عندئذ مثل الغلاف الأوسع، باعتبار السيميائية معنية بتوصيل الرسائل مهما كانت، وأنَّ الألسنية تقتصر على توصيل الرسائل الشفوية.

إنَّ العلاقة بين الألسنية والسيكولوجيا هو من أدقِّ المواضع الممكنة: فقد تشكلت الألسنية، بمعنًى ما، ضد كل تأويل للعناصر الألسنية بشكل صور ومفاهيم نجد أيضاً آثارها عند **سوسور**، ولكن ليس عند **هجلمسلف**؛ صحيح، بالمقابل، أنّ الألسنية البلوفلدية تدين للسيكولوجيا السلوكية بمفهومها كلغةٍ حدثٍ الحافز والجواب. وما يسمى اليوم بالسيكولوجيا اللغوية ناتج بالضبط عن حصول الألسنية على الاستقلال الذاتي عن السيكولوجيا؛ وهذا يعني، بالمعنى الدقيق للكلمة، أنها علم **مشترك بين عدة مجالات**، يفترض بأنٍ واحدٍ، اطلاعاً ممتازاً من جانب السيكولوجي، وحسًّاً حاداً بالذاتية الخصوصية لسيكولوجية المسائل مثل تلقي الرسائل، وفهمها (تعقلها)، وتمييز التقنين، وتعلم اللغة، واضطرابات النطق، الخ... (يراجع مقال الألسنية، وسيكولوجيا اللغة).

وهناك علاقة أخرى على ذات المستوى في السيكولوجيا الفردية، تقوم بين الألسنية والتحليل النفسي؛ وإنْ أمكن، إثبات أنَّ آليات الالتواء، البادية مثلاً من خلال عمل الأحلام، إنما تشبه وسائل مثل المجاز والكناية اللذين بيَّن **جاكوبسون** سمتهما الشاملة (الكونية)، فاننا نصل إلى الفرضية التي تقول بأنَّ قوانين اللاوعي تتعلق بالنماذج الطبيعانية أو السلوكية أقل من تعلقها بالنماذج السيمائية، وبالعكس، إنَّ ما يتصوره المحلل النفسي حول العلاقة بين الدال والمدلول بواسطة العلاقة التحليلنفسية يأتي ليغني نظرية الخطاب، المقتصرة من حيث المبدأ على العمل المسمى بالطبيعي، عمل اللغة العادية. هذا التخصيب أو التلاقح المتبادل بين التحليل النفسي والألسنية هو في صميم مؤلف /**جاك لاكان**/.

ولكن عند المستوى السوسيولوجي الخالص تقوم العلاقات الأكثر أهمية بين الألسنية والعلوم الإنسانية، بسبب السمة الاجتماعية التي يتصف بها التقنين الألسني بذاته. وننتقل، فضلاً عن ذلك، بدرجات من ألسنية سيكولوجية إلى ألسنية اجتماعية، إذا نظرنا إلى اللعبة المعقدة، لعبة التقنينات وملاحقها ضمن مجموعة ألسنية واحدة. وقد رأينا كيف احتج **جاكوبسون** ضد الفكرة القاسية جداً، فكرة التقنين الألسني الموحد بالنسبة إلى كل المتكلمين؛ إنَّ كل واحد يشارك في عدد كبير من المجموعات، والأوساط، والأوضاع التي تتطلب تنويع التقنيات القابلة للتكيف مع الظروف ومع البيئات؛ ويقوم التحكم اللفظي، عند الفرد، على تنظيم وترتيب «إنجازاته» الخاصة وفقاً لانزلاقات من تقنين إلى آخر عند مستوى «الصلاحية»، وبالتالي ممارسة نفاذ بصيرة ذات سمةٍ فوق ـ ألسنية داخل التبادل الشفوي بالذات. وإذا يصبح «**علم اللهجات**» واللغات العامية ممكناً عند حَدِّ الألسنية، والسيكولوجيا والسوسيولوجيا.

وتقوم الألسنية كندٍ للسوسيولوجيا، منذ قيام المقارنة عند مستوى التقنيات بالذات وليس

عند مستوى مستخدميها. وإذا ظلت «السوسيولوجيا الألسنية» حتى اليوم مرتبطة بالتنوع الألسني، وبهذه الصفة فانها تشكل حتى الآن مجالاً علمياً مشتركاً ومختلطاً، فهناك مشكلةٌ أساسيةٌ أكثر حدة تطرح نفسها منذ القيام بمعالجة الظاهرات المقننة، مشابهةٌ للظاهرات الألسنية. في هذه النقطة يقع العمل المهم الذي قام به /**كلود ليفي ـ ستروس**/؛ بالدرجة الأولى، وفعلاً، لأنه قرر أن يعالج مجمل الوظائف الاجتماعية بعبارات الاتصال ـ توصيل الرسائل، توصيل المنافع، تبادل النساء ـ فاستطاع أنْ يعالج العلم الاجتماعي كحقل تطبيق للنماذج البنيوية في الألسنية؛ ويتم نشر هذه النماذج في الوسط المتناسق لنظريةٍ من نظريات الاتصال؛ إذ لا يوجد بين أنواع الاتصالات إلا فروقات في المستوى الاستراتيجي.

ويمكن أن نتتبع داخل تأليف **ليفي ـ ستروس** هذا التوسع المتصاعد للنموذج: لقد انطلق من أنظمة القرابة التي تسود تبادل النساء في المجتمعات المسماة بدائية (**البنيات الدولية للقرابة**، 1949)، ثم اقترح في **الأنتروبولوجيا البنيوية**، (1958) معالجة كل المؤسسات على أساس عبارات قواعد المبادلات، وبالتالي، اعتبارها كتنظيمات متماثلة فيما بينها. هذا التماثل أو التزامل البنيوي يجد في الميثولوجيا تطبيقاً متميزاً: إنَّ تماهي البنية المطروح هنا كمسلمة يتيح معالجة الوحدات الكبرى، ذات الحجم الذي يفوق الجملة، والذي عرفه عالم الميثولوجيا، على ذات النموذج الذي تتخذه الوحدات الصغرى في الخطاب الذي يعالجه عالم الألسنية. إنَّ النظرية الألسنية حول الخرافات، والمصممة والمحققة وفقاً لهذه الفرضية في العمل، تهدم الأطروحة السوسيولوجية القديمة حول العقلية البدائية ولا تقبل، بين الفكر المتوحش والفكر المنطقي، إلا بوجود فروقات في الاستعمال وفي الاستراتيجيا، ولكنها لم تعد تقبل ببنيّة منطقية.

وإنْ نحن اتبعنا اقتراح **ليفي ـ ستروس** القائل بأنَّ توصيل الرسائل هو أحد ثلاثة أشكال من الاتصال، مع تبادل النساء وتبادل المنافع، فمن الطبيعي اعتبار روابط الألسنية، **والاقتصاد** من زاوية أساليب الاتصال. إنَّ المفهوم السوسوري للقيمة ـ المناقض لمفهوم التبليغ بالذات ـ هو مرتكز صراحةً على مقارنة الاشارة اللغوية، بالإشارة النقدية (العملة)، في علاقتها المزدوجة بأشياء متفارقة (هي البضائع) التي تمثلها هذه الإشارات وبأشياء مماثلة (الوحدات الأخرى من ذات النظام النقدي). من جهتها كانت نظريات الثروة، والبضاعة والنقد متضامنة دائماً، كما أثبت ذلك /**ميشيل فوكو**/ في «**الكلمات والأشياء**»، مع النظريات حول الإشارة اللغوية وحول التصنيفات الحيوانية. وإذاً فمن الشرعي تماماً أنْ نعالج، مع /**تالكوت بارسون**/، الاتصال الاقتصادي والنظام النقدي المرتبط به كنوع من دوران الرسائل، منتظم وفقاً لتقنين مطابق. هنا أيضاً، يدعي اللغة لتقدم أكثر من ركيزة مجازية للمقارنة، مجملاً من النماذج الوصفية ومن طرق التحليل.

من الأشكال المتعددة، بالتالي، تتقدم الفكرة التي بموجبها يكون للغة وللمجتمع قاعدة مشتركة أو هما يتكونان بشكل ظاهرات تخضع، بحسب تعبير **كلود ليفي ـ ستروس**، لـ «نوع من القانون الكوني، قادرٍ على التعبير عن الخصائص المشتركة فيما بين البنيات الذاتية النوعية التي تعود لكل مظهر».

الألسنية وعلوم الطبيعة

قارنّا حتى الآن التقنين الشفوي بأنظمة إشاراتٍ، أخرى، تفترض بصورة مسبقة وجود لغة ترافق هذا التقنين، ومن شأنها [الأنظمة] أنْ تترجم داخل السجل الشفوي. والمقارنات التي سوف نقوم بها الآن بالرجوع إلى علوم الطبيعة تظهر تشاكلات لا تفترض على الإطلاق أسبقية وجود اللغة البشرية. وهذه هي الجدوى الفلسفية الأساسية لاكتشاف **التقنين التوليدي** Code génétique.

إلى حين تحقق هذا الاكتشاف كانت المسائل التقليدية المطروحة بفعل مقارنة الألسنية وبعلوم الطبيعة تُرَدُّ إلى ثلاث طبقات: **دراسة** الشروط السابقة البيولوجية للّغة البشرية، **المقارنة** مع اللغة الحيوانية، **الأصل** المحتمل للغة البشرية في تنظيم الحياة السابقة على الإنسان antéhominienne.

تحت العنوان الأول تقع مجموعة شتى من البحوث التي أثارت بآنٍ واحدٍ تشعبات وتجميعات فيما بين علوم مختلفة؛ من ذلك، جمعت فيزيولوجيا الكلام بين علم الأصوات وعلم الميكانيك الإحيائي؛ أما علم بيولوجيا الأعصاب فقد انتقل من الفيزيولوجيا القشرية (قشرة الدماغ أو الكُظر) إلى علم أمراض اللغة؛ ودراسة اكتساب اللغة تقع عند ملتقى سيكولوجية التعلم وبيولوجيا التكيف؛ وأكثر من ذلك إنَّ كل المناقشات حول الفطري والمكتسب تفترض تحكماً متقدماً بالمظاهر الكونية لعلم الأصوات ولعلم قواعد اللغات الطبيعية.

تحت العنوان الثاني، هناك نوعان من المشكلات موضوعة حالياً تحت البحث: أولاً مقارنة دائماً أكثر تعقيداً، بين لغة الحيوان واللغة البشرية؛ إن المعرفة الأفضل لعمل الرسائل الحيوانية، وتقدم الألسنية العامة، يُتيحان تحديداً أفضل لأصالة اللغة البشرية، مع التركيز على ظاهرة التلفُظ المزدوج التي هي أساس ثنائية الوحدات التمييزية والوحدات الدلالية، وعلى ثنائية المعجمية وعلم النحو. وبذات الوقت، تبدو **المسألة الثانية**، مسألة أصل الإشارات، وهي مسألة فرضها الحدث العام التطوري، أكبر غموضاً على الإطلاق: كيف يتم الانتقال من اللغة الحيوانية إلى لغة البشر؟ إنَّ المنحى ضد التاريخي للألسنية البنيوية يميل أكثر إلى التحفظ على مسألة أصل الإشارات، المسألة المهمة سواء في تراث الرومانسية الفلسفية كما في تراث التجريبية. وعلى كلٍ لقد تقدمت المسألة ضمن اتجاه آخر. ونرى باستمرار وبصورة أفضل العلاقة المتبادلة بين مؤسسة الإشارات، ومؤسسة الأداة ومؤسسة القانون الاجتماعي (وبصورة رئيسية، حَظر السفاح الذي يميز بين الشريك الجنسي المسموح له وبين القريب). ويبدو مؤلف / **أندره لوروا ـ غورهان**/ بهذا الشأن أساسياً للتقريب بين التكوين المتزامن لتكنولوجيا اللغة وبين المؤالفة الاجتماعية. ولما كان لا يوجد علم إحاثة (باليأونتولوجيا)، بالمعنى الذي يوجد فيه علم إحاثة للأداة، فإنه، بالاتصال بهذا العلم الأخير، وعلى أساس فهم أفضل لعلم تركيب الحركة (الايماءة)، يتاح لمسألة أصل اللغة أن تتقدم.

وعلى كل، بالنسبة إلى فلسفة اللغة، فإن الحدث الأكثر أهمية، في هذه السنوات الأخيرة، هو اكتشاف التقنين التوليدي؛ فهذا التقنين يشبه التقنين الشفوي دون أنْ ينطلق منه أبداً؛ وأكثر من ذلك، فهو خلوٌ من أية مشابهة مع أي واحدٍ من الأنظمة السيميائية البشرية الأخرى، ومع أي واحدٍ من أنظمة الاتصال الحيواني. يرتكز التقنين التوليدي فعلاً على وحداتٍ خفيةٍ ذات عدد محدود (**حروف الألفباء**). وهذه الحروف المفتقرة إلى أي معنى، مثلها مثل الأصوات، تأخذ عند الدمج بغيرها معنىً يشبه **الكلمات**، وهي وحدات ذات دلالة دنيا في اللغة. وتتراكب هذه الكلمات لتؤلف **الجمل**: إنها الرسائل الجزئية المدونة على طول الصبغيات؛ هذه الرسائل لها تنظيم وتسلسل يشبهان علم القواعد؛ ويُذكِّرُنا التفاعل المتبادل المَنظِّم، بظاهرة التخاطب؛ وأخيراً يذكرنا التقنين التوليدي بالوظيفة التنبؤية والمبرمجَة للّغة؛ وهذا يتيح استعادة مسألة الغائية [نظرية تقول بأن كل شيء في الطبيعة موجه لغاية معينة] أو مسألة التليونوميا بعبارات التقنين وفك التقنين. [التليونوميا: صفة المادة الحية ذات المصير الغائي].

والمسألة عندئذ تطرحُ حول سبب هذا التماثل في البنية بين التقنين التوليدي والتقنين الشفوي البشري. وكما يقول **جاكوبسون**: «من الشرعي التساؤل هل أن تشاكل هذين التقنينين

المختلفين، التوليدي والشفوي، يُفَسَرُ بفعلِ تلاقٍ بسيطٍ، مبعثه احتياجات متماثلة، أو هل أنَّ أسس البنيات الألسنية البادية، الملتصقة بالاتصال الجزيئي لا تتوافق مباشرة مع المبادىء البنيوية لهذا الاتصال».

القسم الثاني:

2 ـ فلسفة اللغة

إن فلسفةَ اللغةِ هي **أوسعُ مجالاً** من ابستيمولوجيا الألسنية، وإنَّ تآليف مفكرين مختلفين أمثال /**فريج**/، و /**هوسرل**/، و /**رسل**/، و /**فيتغنشتين**، و /**كارناب**/، و /**ريل**/، و/ **اوستن**/ و/**كين**/ تشهد بذلك شهادة فضفاضة. إنَّ أياً منهم لم ينظر إلى دراسة اللغة دراسة عملية عن طريق الألسنية وكأنها المقاربة الوحيدة للغة؛ وقد نندهش أيضاً من قلة اهتمام الكثيرين بألسنية الألسنيين. هذه الازدواجية في التحليل الألسني عند الفلاسفة وفي الألسنية العملية، تجدُ تفسيرها فيما يلي: إذا كانت اللغة بالنسبة إلى الألسني غرضاً خصوصياً، إنْ لم يكن نظاماً مستقلاً من الروابط الداخلية الخالصة، بحسب تعبير **هجلمسلف**، فإنَّ مجملاً كاملاً من المسائل الأساسية حول اللغة تُسْتَبْعَدُ عندئذ من الألسنية. منها قبل كل شيء: علاقة اللغة بالعمليات المنطقية التي لا يمكن ردها إلى أيٍّ من البنيات اللغوية، أو، بشكل أعمّ، علاقة الاتصال اللغوي بالوقائع الأخرى في مجال الاتصال الاجتماعي، وبالثقافة عموماً؛ وبعدها وبصورة خاصة تأتي علاقة اللغة بالواقع: أنْ **تُحالَ** أو **تُسْنَدَ** اللغة إلى مطلق شيء آخر غير ذاتها، تلك هي وظيفتها الأساس؛ هذه المسألة الضخمة هي المسألة التي يمكن وضعها تحت عنوان: السند أو المرجع. ولكن هذه المسألة تثير مُفارقةً: كلما ارتقت الألسنية لكي تصبح علماً، بفضل النقاء، كلما طردت من حقلها ما يتعلق بعلاقة اللغة بغيرها من المجالات؛ والمفارقة واضحة عند **سوسور**؛ فقد استبدل العلاقة المثلثة: دالّ ـ مدلولٌ ـ مصادفةً، بالعلاقة الثنائية دال ـ مدلول التي تقع داخل الحقل الألسني. ولكن هذا القَصْرُ يطبع بطابعه استبعاد الوظيفة الرمزية بالذات. ويذكر **بنفنيست** ذلك بقوله: «يمثل اللغة الشكل الأعلى لقدرة (ملكة) كامنة في الجنس البشري وهي ملكة «**الترميز**». على أن نفهم من هذا، بشكل واسع، القدرة على تصوير الواقع بـ «إشارة» ومن ثم فهم «الإشارة» على أنها تمثل الواقع، وبالتالي إقامة علاقة «تدليل» (علاقة معنى) بين شيءٍ ما وشيءٍ آخر (**مشكلة الألسنية العامة**). فالعلم الذي يتخذ اللغة موضوعاً لا يستنفد بالتالي المسألة التي تطرحها اللغة، باعتبارها الوسيط الأكبر بين الإنسان والعالم، بين الإنسان والإنسان: «إنَّ وجود مثل هذا النظام من الرموز يكشف لنا عن أحد المعطيات الأساسية، ربما الأكثر عمقاً في الوضع البشري: ذلك أنه لا توجد علاقةٌ طبيعية، حالّةٌ ومباشرة بين الإنسان والعالم، ولا بين الإنسان والإنسان؛ هنا لابد من وسيط، هو هذا الجهاز الرمزي الذي جعل الفكر ممكن الوجود. خارج النطاق البيولوجي، تعتبر القدرة الرمزية القدرة الذاتية الأكبر عند الإنسان». عندها نتصور أنَّ فلسفة اللغة تستطيع أنْ تتصدى لدراسة مرامي اللغة التي تصور الواقع.

سنبدأ بالحركة الفكرية المسماة عموماً بالفلسفة «التحليلية». والمسلمة المشتركة بين فلسفات اللغة تقوم على تفسير وعلى توضيح الأنظمة التصورية الموضوعة في إطار العلم، والفن، والأخلاق، والدين، الخ... على **أساس اللغة بالذات** التي بها يتم التعبير عن المعرفة التصورية. وعلى هذا يصبح **توضيح** اللغة المهمة الفضلى وبالتالي الحصرية للفلسفة. إنَّ كلَّ المسائل الفلسفية المهمة تنزع إلى الاقتصار على تفسيرٍ وعلى توضيح القواعد والأصول النحوية للغة الطبيعية.

إنَّ كل فلسفات اللغة، الأخرى، هي، بعناوين متنوعة، محاولات من أجل تجاوز مرحلة

التوضيح. وهذا يمكن أن يحصل في اتجاهين مختلفين تماماً. أو أن يتم بحث أولوية اللغة وعندها يعاد دمج وظيفة الإشارات ضمن واقع ما أو ضمن نشاط أوسع حيث تفقد مسألة اللغة امتيازها وتفرّدها: من هذه التبعية ومن هذا الدمج تنطلق بأشكال مختلفة، الفينومنولوجيا (أي علم الظاهرات = الظاهراتية) من جهة، ومن جهة أخرى الماركسية. أو أيضاً، بعد إعطاء اللغة فعلاً هذا الامتياز، تجري محاولة إعادة تعريف الواقع بالذات تبعاً للُّغة: الكائن بالذات يقدم ويعرض سمة اللغة؛ والفلسفة التي ترى الوجود لغةً، تكون عندئذ، بالمعنى القوي للكلمة، فلسفة لغة؛ إنَّ هذا الاتجاه الثاني يتبناه تياران فكريان، متعارضان تماماً فيما بينهما: البنيوية الفلسفية والرمزية.

التصور «التحليلي»

يبدو التصور «التحليلي» لفلسفة اللغة غنياً بالمؤلفات بشكل خاص؛ فقد استمرت **التجريبية المنطقية وفلسفة اللغة العادية** تتنازعان التأثير، على الأقل في الفضاء الأنكلوسكسوني، في حين ظهرت تيارات جديدة إلى الوجود. وكلٌّ من الحركتين أعطت لمهمة التوضيح وظيفة تطبيبية علاجية واضحة واستباقية تجاه البحث الميتافيزيائي، وذلك بمقدار ما ينتج هذا البحث عن سوء استعمال اللغات الطبيعية. ولكن البعد بين هاتين الحركتين يبقى واسعاً. إذ تقوم التجريبية المنطقية بهذه المهمة التقليصية وذلك ببناء لغات اصطناعية تستبعد هذه الإساءات في الاستعمال؛ فهي بهذا الشأن تقيم اصطلاحات من أجل تشكيل جمل ومن أجل التأويل الدلالي، اللذين يستبعدان البيانات الميتافيزيائية. وبالعكس تثبت فلسفاتُ اللغة العادية داخل اللغات الطبيعية من أجل تفسير وتوضيح النماذج التي تتحكم بالتصرف الألسني ضمن الإطار الضيّق للاستعمال غير المسرف.

الوضعانية المنطقية

يعتبر مؤلف /**رودولف كارناب**/ الشاهد الرئيسي على التيار الوضعاني الحديث؛ فالبحث الشهير المسمى «استبعاد الميتافيزياء عبر التحليل المنطقي للُّغة» قد نُشر سنة 1959 من قبل أ.ج. آير في مجلة **الوضعانية المنطقية**. وكانت حجته بيِّنة رائعة بالنسبة إلى استعمال الألسنية في الفلسفة. وكانت هذه الحجة تقوم على القول بأنَّ غياب بعض المصطلحات في اللغة الطبيعية هو الذي يفسر عجزها عن استبعاد البيانات الميتافيزيائية. وإذن فإنَّ «وجهة النظر المنطقية» هي التي تتيح انتقاد اللغة وهي التي تقدم معيار الملائم وغير الملائم في مادة القواعد النحوية؛ إنَّ فلسفة اللغة تقوم على قياس الفرق الموجود بين القواعد المنطقية والقواعد النحوية. وفي لغةٍ تلبي مطلوب القواعد المنطقية، لا يمكن للبيانات الكاذبة أنْ تظهر إلى العلن. والمفترض الأعمّ هنا هو أنَّ كل تقعيد دقيق لمسألةٍ فلسفية ينتهي إلى التحليل المنطقي للغة، وأنَّ رهان المسائل الفلسفية يهم اللغة وليس العالم، وبالتالي فإن المسائل الفلسفية يجب أنْ تصاغ لا بلغة الأشياء بل بلغة فوق اللغات. تعطي الأطروحة القائلة بأنَّ المسائل الفلسفية هي ألسنية خالصة، لتعبير فلسفة اللغة معنىً خاصاً؛ فهي تعني أنّ البيانات الميتافيزيائية حول الواقع هي جمل شبه موضوعية تغطي تحت قناع «الجمل ـ الأشياء» البنية الفعلية للجمل النحوية مثل ترتيب الخصائص النحوية بحسب الكلمات أو التعابير. وتكون عندها مهمة الفيلسوف أنْ يعيد تحويل الجمل التي تتناول شبه ـ أغراض باللغة الطبيعية إلى جمل تركيبية نحوية في لغةٍ مثالية.

ومع ذلك بأيِّ حقٍ يتم تمييز الجمل «الأغراض» الخالصة عن الجمل «شبه الأغراض»؟ أليس هو الانحياز المناوىء للميتافيزياء هو الذي يتكلم؟ لأنَّ الإمكان يبقى قائماً بأنَّ الجُمَل الأخيرة تستند إلى معنى آخر غير إدراك الشيء. وعندها لابدَّ من نظريةٍ دلاليةٍ لا تكون بذاتها

مجرد علمِ نحو؛ في كتابه الثاني الكبير، مدخل إلى **علم الدلالة (سيمانتيك)**، تخلى **كارناب** تماماً عن الطموح إلى قصر البناء الألسني على كلمات نحوية خالصة. لقد أضاف علمَ دلالةٍ **وعلم ذرائعية** (براغماتية)؛ فالدلالية تُضيف إلى القواعد النحوية قواعد تعيينية تخصص الأشياء التي إليها تستند تعابير اللغة وقواعد حقيقةٍ تزاوج الجمل وشروط الحقيقة. هذه البنية الدلالية للّغة هي في أساس التصميم الأول لكتاب «**المعنى والضرورة**» الذي ظهرت طبعته الثانية سنة 1956 **يبدو** أن العلاقات الموجودة في لغة ما بين الرموز الوضعية والتعابير المشتقة ترتكز على مسلمات معنوية وعلى قواعد دلالية مشابهة للبديهيات ولقواعد الإسناد في نظامٍ بديهي.

والمسألة المبدئية التي تطرحها فلسفة اللغة عند مدرسة **كارناب** هي مسألة معرفة باسم أيِّ شيء يُطْلَبُ إلى لغة مصطنعة أن تقدم المصطلحات الألسنية المعدومة الوجود في اللغات الطبيعية. هل هي القناعة المسبقة بأن البيانات الميتافيزيقية هي عارية من المعنى؟ ولكن إذا كانت هذه القناعة ليست بذاتها ذات منشأ ألسنّي فمن أين جاءت؟ هل هي البنية ذاتها بنية اللغة الاصطناعية التي تتطلب هذه المصطلحات التحديدية؟ ولكن هذه البنية هل هي ذات أساس من الضرورة؟

إنَّ هذه الأسئلة تحيل إلى تفحص اللغات الطبيعية، التي تنظرُ وضعانيتُها المنطقية إلى الثغراتِ خصوصاً بدلاً من النظر إلى البنية الدلالية العميقة.

اللجوء إلى اللغة العادية

تشترك فلسفة اللغة العادية مع الوضعانية المنطقية بالقناعة بأنَّ البيانات الميتافيزيقية هي عاريةٌ من المعنى. ولكنها تلاحق الهدف العلاجي نفسه بواسطة عمل توضيحي يطبق على اللغة الطبيعية؛ ينتج عن هذا العمل أنَّ هذه اللغة تعمل بصورة سليمة طالما هي محصورة ضمن حدود استعمالها الخاص.

وقد وضع أسس هذه الحركة الفكرية **لودويغ فيتغنشتين** (1889 - 1951). فقد ظهرت «**الاستقصاءات الفلسفية**» سنة 1953؛ ولكن التعرّف على مؤلف **فيتغنشتين** وتأويله ومناقشته لم تتوقف عن التقدم منذ خمسة عشر عاماً؛ فقد كشف النشاط النشري المكثف كتابات **فيتغنشتين** التي وجهت تطوره وسدت ثغراتٍ كبرى من الصمت في عمله الرئيسي؛ من جهة أخرى رأت النور مداخل وتعليقات ثمينة إلى أقصى حد؛ وأكثرها أهمية خصصت لـ «**رسالة منطقية ـ فلسفية**» ولمفهومه للعلاقات بين اللغة والعلم، وجمعت في **النظرية التصويرية**؛ وهكذا مدد تأثير **الرسالة** إلى أبعد من نشر **الاستقصاءات**؛ إنَّ العقلية «المنطقية» في **الرسالة**، لم تُكْسِفْها نظرية افانين (Jeux) اللغة والمعنى الاستعمالي، الوارد في كتاب «**الاستقصاءات الفلسفية**».

إنَّ تراث **الاستقصاءات الفلسفية**، من دون تراث **الرسالة** هو الذي سيطر على أعمال مدرسة أوكسفورد في الحقبة المعتبرة هنا. ويمكن أن نربط بهذا التراث نصوص **ج.ل. أوستن** (ت 1960) المخصصة لـ «الأعذار» (في **أوراق فلسفية**) ولـ «مصادر الأفعال» في **(عندما نقول إنما نفعل)**، أي لتعابير بها يقوم المتكلم، بدون أنْ يضيف شيئاً إلى وصف العالم، **بفعل شيءٍ ما**. ليست هذه التعابير لا حقيقية ولا مزورة؛ وهي تستطيع أنْ تنجح أو تفشل، أن تؤدي إلى نتيجة أو تنحرف عن هدفها؛ عندما أقول: «إني اتخذ فلاناً أو فلانة زوجةً أو زوجاً»، فإني أقوم واقعاً بما أقول لفظاً؛ وعندما أعدُ، فإني ألتزم. من الملاحظ أنَّ **أوستن** كان متعمقاً بالعلوم الكلاسيكية، وأحسنَ اطلاعاً على الإغريقية واللاتينية أكثر مما كان متعمقاً بالرياضيات والعلوم الطبيعية؛ وقد استمد هذا التزاماً بالدقة والأمانة في فقه اللغة.

بهذا العنوان يمكن القول إنَّ مساهمة **أوستن** في فلسفة اللغة تقوم على إعطائه تماسكاً لعلم دلالة (سيمانتيك) فلسفي، موازياً لما قدمه اللغويون له إنما مستقلاً عنهم وبدا هذا المؤلفُ مُهمّاً في عنوانٍ آخر؛ فبقدر ما بدا محدوداً لفرط دقته، ولفرط بلوغه، إنْ أمكن القول، الحدَّ الأقصى في التفاصيل، بقدر ما سجل توسيعاً بالنسبة إلى التضخيمات التي فرضتها الوضعانية المنطقية على **نظرية التبليغ** signification؛ لقد حمله اهتمامه بالكلمات وبالجمل،، على تبرير التنوع العجيب والتعقيد في الاستعمالات التي تجعلها ذات معنى. هذا الإخلاص تجاه اللغة حمله على رفع القيد عنها، هذا القيد الذي يجعل وظيفتها مقصورةً على عملية الملاحظة والوصف. ولهذا فإنَّ فن التمييز يجب أن يلطف فن القَصْر والتبسيط. فحيث يَقوم الوضعاني المنطقي بشطب جملةٍ ما، باعتبارها زعماً كاذباً، ويرميها في جَحيم التبليغات الانفعالية، يوحي **أوستن** أيضاً مساهمة جديدة إلى فلسفة اللغة، عندما يضع ـ وهو يخضعُ للشك التمييز المكثف جداً أيضاً، بين الإثباتي التقريري Le constatif وبين الإنجازي (performatif)، ـ نظرية أعمَّ حول فعل ـ القول - speech act؛ الوجه التعبيري الصيغي (Locutionnaire) (ما تقصده الجملة، معناها ومستندها) والوجه اللاتعبيري اللاصيغي (illocutionnaire) (التأكيد، الأمر، النصح، الطلب) الذي يلزم القائل، ثم الوجه الاستحداثي (ما نحدثه فعلاً بما نقوله) (perlocutionnaire)، كلها تنتمي إلى وصف عام للكلام الذي يجب أنْ يوضع على موازاة وظائف الاتصال عند **جاكوبسون**. وهكذا نجد عند **أوستن** انحيازاً معاكساً لانحياز الوضعانيين المنطقيين: والتعبير الذي يستمر عائشاً، إنما يستمر بما تلقاه، بفضل استخدام الأجيال السابقة له، من فعاليةٍ تمكنه من استحداث فروقات ومن دلالة على وجود روابط تجعله أهلاً لأن يُسْمَع قبل أن يصحح. هذا يتناقى مع الموقف الظنوني والتقليصي الذي يقفه الوضعانيون المنطقيون.

ويمكن أنْ نقرب من تأليف **أوستن** نظريات التبليغ التي ترمي إلى إعادة إدخال **مقصد** intention الفرد المتكلم في الاعتبار. في حين قام مؤلفون أمثال /ج.ج.**كاتز**/ و/ج.أ.**فودور**/ الذي سنتكلم عنه فيما بعد، ومثل /د. **دافيد سن**/ («الحقيقة والمعنى» في سنتيز Synthèse المجلد السابع عشر، 1967) بتعريف التبليغ بصفاتٍ شكلية في الجملة الصغيرة، اعتبر مؤلفون آخرون أنه ليس بالإمكان الإعلام عن خاصية بعض البيانات بالقول بأن لها مدلولاً، وبواقعة **الرغبة في القول** (بقول آخر: إننا **نبلغ شيئاً ما** بالتلفظ ببعض الأصوات أو الإشارات، دون اللجوء إلى مفهوم القصد).

وهكذا، بالنسبة إلى **بول غريس**، في مقال بعنوان «المعنى» (Meaning)، في (المجلة الفلسفية، مجلد 66، 1957، ثم في مقال بعنوان «المعنى المطلق والمقاصد» «Utter's meaning and intentions» (م.ن، مجلد 78، 1969)، إنَّ القول بأنَّ المتكلم يعني (يبلِّغُ) شيئاً ما بواسطة هذا البيان أو ذاك، فإنَّ ذلك يعني أنه يقصد أنْ يحدث البيان لدى السامع نوعاً من الأثر بواسطة التعرّف على هذا القصد. وهكذا يتقرّر الربط بين التبليغ والقصد، وهكذا يتم تصويب سمة أساسية في التوصيل الألسني.. حاول ج.ر. **سيرل** في «**أفعال القول، بحث في فلسفة اللغة**» (1969)، أنْ يذهب إلى أبعد مما ذهب إليه **أوستن** في نظرية فعل القول وأنْ يُدخل فيها تحليلات **فيتغنشتين**، **وغريس** و **ستروس**. فقال: التكلم بلغة يعني «الالتزام بشكل من السلوك محكوم بقواعد» والتحكم بهذا السلوك يفهمه انعكاسياً المتكلّم قبل إنشاء أية «معايير» من شأنها التثبت من التمييزات التي تعرضها عناصر اللغة. هذا النوع من العمل الذي هو فعل القول ليس فعلاً كاملاً إلاّ في **اللاتصييغ** illocution (تثبت، استجوب، تحكم، وَعَدَ)، وهو يغلف، تحت عنوان «تابع أو مصاف» «الفعل الاقتراحي»، الذي يحلل بدوره إلى «حمل أو إسناد إلى» (وهو ما يقال عن الفاعل)، وإلى «مرجع أو مَسْنَد» (وهي التعابير المستعملة لتحديد هوية فرد (نكرة)، مثلاً الأسماء

الأعلام أو الجمل الاسمية المسبوقة بأدوات التعريف، الضمائر). هكذا يتضمن فعل القول مُسلسلاً hierarchie من الأعمال تتوافق مع **القواعد** تجعلها مكونة فعلاً كأشكال سلوك.

وقد تعرّض اللجوء إلى اللغة العادية، المشترك بين غالبية فلاسفة أوكسفورد، بعد 1945، وداخل تراث اللغة الإنكليزية بالذات، لمأخذ مزدوج هو الابتذال الفكري والمحاباة قال به ي.ج. **غيلنر** (**الكلمات والأشياء**، لندن 1959)؛ وذهبت بعض الانتقادات إلى أبعد من ذلك، ووضعت موضع التساؤل المسلمات التي تقول بها هذه الفلسفة فيما يتعلّق بمفهوم التبليغ (يراجع المجلد الذي يحوي مقالات هـ. هـ. **بريس**، ومؤلفين آخرين، نشره هـ.د. **لويس**، تحت عنوان «**الوضوح ليس كافياً**»، لندن، 1963)؛ في إطار نقاش عام مطبق على مفهوم التبليغ، حاول ل.ج.**كوهن** أن يثبت، في **تنوع المعنى** (لندن 1962)، أنَّ **رايل** والآخرين قدموا براهين تأييداً لنظرياتهم أفضل من البراهين التي ظنوا أنهم استمدوها من تحليل اللغة العادية.

سواء أكان ذلك نتيجة لهذه الانتقادات أو أثراً من تلاشي اندفاع حركة هي نقدية ومناوئة للميتافيزياء أكثر مما هي بناءة، أخذ اللجوء إلى اللغة العادية يضمحل، باعتباره كمعيار سوية فلسفية. وهكذا دافع ب.ف. **ستراوسن** (**أفراد** 1959) عن أونطولوجية (وجود) الأجسام المادية والأشخاص، باعتبارهم «**أفراداً**» أساساً، يتيحون جعل فعل الإسناد المحدد للهوية ممكناً في الخطاب. من الملاحظ أن **ستراوسن** يعرض عقيدته باعتبارها «ميتافيزياء وصفية»، وليس باعتبارها فلسفة لغة؛ الواقع أنَّ المقصود هنا، ليس هو بنية لغات طبيعية، حتى ولو افترضت هذه البنية مشتركة بين كل اللغات، بقدر ما هي «رسيمة تصورية»، أي الرسيمة الشائعة بين كل البشر، وبموجبها تشكل الأجسام المادية والأشخاص نوعي «الأفراد» الأساسيين، أما الأنماط الأخرى من الأفراد فتبدو ثانوية بالنسبة إلى هذين «النوعين». لا شك، أنَّ الأفراد يشكلون «مرجع» عملية اللغة الحقيقي «تحديد (تعريف) هوية الأشخاص»؛ وتقوم هذه العملية، في جوهرها في الجواب عن سؤال من نمط: من؟ ماذا؟ أيٌّ؟ ولكن إذا كان تحديد الهوية هو شأن لغوي، فليس شأناً لغوياً القول بأنَّ طبقة الأفراد الأساس التي تتناولها لغتنا تضم فقط أجساماً وأشخاصاً. إنما ذلك لأنَّ الأفراد الأساسيين هم كما هم بحيث يحملون بامتياز أسماء أعلام، وليس العكس. وليس بالإمكان إثبات أنَّ عالماً مختلفاً ليس ممكناً، ولا أنَّ «الرسيمة التصورية» التي نعمل على أساسها هي الوحيدة الممكنة. فيما بعد، وفي «**حدود الحس**» (1966)، ابتعد **ستراوسن** أيضاً عن أسلوب فلسفات اللغة العادية. حاول في هذا المؤلف أنْ يميز السمات التحليلية والانتقادات الواردة في «نقد العقل المحض» لـ **كانط**، الذي يعتبره صالحاً، الأمر الذي قاده إلى إعادة تأويل جدية للاستنباط (déduction) المتعالي للمقولات.

ولكن في حين نزعت فلسفة اللغة العادية إلى التلاشي في بريطانيا، أخذت تولد من جديد بشكل جديد في الولايات المتحدة، فقد طَمِع عددٌ من الفلاسفة، المتأثرين بالقواعد النحوية التوليدية التحويلية التي جاء بها **نوام شومسكي**، إلى إمكانية حل بعض المسائل الفلسفية العالقة، في إطار الألسنية العامة التي ابتعثتها أفكار **شومسكي**. هذا الالتحام بين «التحليل الألسني»، بالمعنى الفلسفي للكلمة، وبين العلم الألسني لم يحد في إطار فلسفة اللغة العادية. فقد أخذت تبزغ، من وراء تلاشي هذه المدرسة، اللحظة التي اجتمعت فيها المقتضيات المنطقية للأمبيرية المنطقية، مع الموقف الوصفي لفلسفات اللغة العادية، مع إبستمولوجية الألسنية. وإنه لمن المبكر جداً الآن أن نقول ما إذا كانت نظرية اللغة المنبثقة عن القواعد النحوية التوليدية هي الأكثر ملاءمة من أجل تحقيق هذا المطمح الواسع. على كل بالإمكان التقاط بعض الإشارات بهذا المعنى: لقد وضع **كاتز وفودور** في مقالهما «بنية نظرية الدلالة» (**بنية اللغة**، 1964) نظريةً حول

العامل الدلالي يتطابق مع «قواعد نحو» من نمط **شومسكي**؛ زعم **كاتز** في كتابه «**فلسفة اللغة**» (1966) أنَّ هذه النظرية تقدم أساساً ملائماً من أجل حل مسائل فلسفية متنوعة، بما فيهاالمسائل المتعلقة بالتحليلية Analycité. ولكن يمكن أنْ نتساءل هل أنَّ هذا المطمح صالح؛ فنظريته، بالفعل، لا تتيح الجزم ماذا كانت الأحكام الرياضية تحليلة أم لا. حاول /ز.**فندلر**/ ((**الألسنية في الفلسفة**، 1967) أن يبين أنَّ مناهج قواعد النحو التوليدية التحويلية تتيح حلَّ مسائلَ كانت غير قابلة للحل حتى ذلك الحين متعلقةٍ بطبيعة الكلمات المفردة، والتعميم الشامل، والأسباب والآثار، إلخ... ولكن البرهنة، في النقاط الحساسة، تميل إلى التسليم إلى حدس المتكلم فيما يتعلّق بالخروج عن المألوف اللغوي (أو عدم انحراف بعض سلاسل الكلمات، في حين يستطيع خصوم النظرية التذرع بحدس معاكس. هذا اللجوء إلى حدس المتكلم هل يشكل اعتراضاً خطيراً؟ ألا يتفق فيلسوف اللغة العادية مع تلميذ من تلامذة **شومسكي** في القول بأنَّ أيَّ معيار ذي سمة لغوية لا يعتبر ملائماً، إلاَّ بفضل الفهم المتكون لدينا، كمتكلمين، **عن كفاءتنا الذاتية**، أي عن **تحكمنا** بهذه المهارة الملحوظة المحكومة بقواعد تسمى **باللغة**؟

يتمسك كل المؤلفين المذكورين أعلاه باللغة بالمعنى الضيق للكلمة. وضع /**نلسون كودمان**/ في **لغات الفن** (1969) نظرية عامة للتصور الألسني الذي يغطي، فضلاً عن ذلك، خارطات الجغرافيا، التوزيعات الموسيقية، التصوير التلويني، الخ، ربما كان هذا الكتاب أول كتاب بهذه الأهمية وبهذه الأصالة يعالج الجمالية بإنشاءٍ تحليليٍ خالصٍ.

فنومنولوجيا اللغة أو (الظاهراتية في اللغة)

كيف يمكن للواقع أنْ يكون حتى تظهر إشارات تصوره وتدل عليه؟ طرح هذا السؤال انطلاقاً من اللغة في الفلسفات السابقة: لقد كانت هذه هي مسألة الإسناد، وبصورة أوضح مسألة الإسناد المعينة للنوع التي أدت، مع **ستروسن**، إلى الخروج **خارج** اللغة، وانتهت إلى مفهوم الأشخاص الأساس، أجسامٍ وأشخاص. هذه الحركة التي تتجاوز اللغة باتجاه شروطها غير اللغوية هي أيضاً حركة الفنومنولوجيا.

إنَّ الفنومنولوجيا المنبثقة عن **هوسرل** يمكن أن تؤول، بعد نهضة الألسنية، وفي مواجهة الفلسفة التحليلية كمحاولة لحل المفارقة المركزية في اللغة. هذه المفارقة هي التالية: من جهة ليست اللغة أولى ولا هي مستقلة ذاتياً؛ إنها فقط التعبيرُ الثاني عن فهم للواقع كما أنها متجذرة (متمفصلة) بشكل أعمق منه؛ ومع ذلك، ودائماً، فالتعبير عن تبعية هذا الفهم لما سبقه يتم عبر اللغة. وهنا يكمن الوجه الآخر للمفارقة.

بهذا الاعتبار تكون الفنومنولوجيا محاولةً لرد اللغة، في مجملها، إلى أساليب فهم الواقع التي تبدو ظاهرة في التعبير أثناء الخطاب. هذا الشيء الذي سبق الخطاب هو الذي يجعل الخطاب مسنداً إلى شيءٍ ما، وهو موضوع **البحوث المنطقية** التي كان أول بحث منها بعنوان: («التعبير والتبليغ أو الدلالة»). وتقوم كل حركة **البحوث المنطقية** على تمييز وتبين ـ وراء المعنى المنطقي وما يقتضيه من هوية ومن توحد ـ الوظيفة التبليغية للغة عموماً، ووراء هذه الوظيفة التبليغية بالذات، شكلاً قصدياً أكثر تجذّراً أيضاً، مشتركاً بين كل الأحياء بمقدار ما هو **وعي لشيءٍ ما**. وخصصت مؤلفات **هوسرل** اللاحقة للأوجه الدلالية للوظائف السابقة على الفكر مثل الإدراك؛ والشيء المدرَك هو وحدةُ معنىً مفترضة، معرضة للنقض بخلال حالات الظهور اللاحقة، للشيء؛ وهكذا يكون وجود المعنى سابقاً على وجود اللغة. وعندها تبدو اللغة ليس فقط كوسيط بين الإنسان والعالم، بل بصورة أدقّ كمبادل بين مطلبين ملحين، مطلب المنطقية الذي يعطيها **النهاية** (Telos)، ومطلب الأساس في ما هو سابق على التفكير، الذي يعطيها البداية (arché). ونفهم الوظيفة

الرمزية من خلال هذا المطلب المزدوج.

في مؤلفاته الأخيرة وعى **هوسرل** وعياً أدقّ طبيعة العملية التي بموجبها تحال اللغة إلى التجربة التي تسبق اللغة. فأطلق اسم «عالم الحياة» Lebenswelt على هذه الركيزة السابقة. ولكن «عالم الحياة» ليس «مباشراً» خالصاً وبسيطاً. فهو بدوره مستهدف بعمليةً تتم بآن واحدٍ في اللغة، وتقوم على إحالة، على تقدمٍ معكوس، على استجواب متكرّر به تدرك اللغة أساسها الذاتي في ما هو غير اللغة. هذا الإدراك Rück frage يفترض أنَّ اللغة، وبواسطة دلالة خصوصية، تعين بذاتها تبعيتها الذاتية لما يجعلها ممكنة الوجود، في العالم. ويمكن اعتبار هذا التقدم المعكوس كنوع من لغة فوق اللغة؛ ولكن هذا التقدّم لا يكتفي بتوضيح نحو اللغات الطبيعية: إنه يعبر عن شروط إمكانية الوظيفة الرمزية في مجملها ويفهم العلاقة بين الإشارة والعالم على أنها كلٌ.

هنا يأخذ الحوار مع فلسفة اللغة العادية كلَّ جديته. فالفلسفة تذكر الفنومنولوجيا بأنَّ «المباشر الحال» قد ضاع، وأنه من وسط اللغة تعبر اللغة عن علاقتها بشيءٍ ما، أما هو باللغة؛ وتعطي «الفنومنولوجيا» التزكية والشرعية لهذا المطلب، بمقدار ما تحاذر العودة إلى فلسفة الحالّ، المُعاش، وبقدر ما تحافظ على السمة الجامدة في مسألة التقهقر أو الرجوع. بالمقابل قد ترتد الفنومنولوجيا إلى فلسفة اللغة العادية وتحذرها من خطر ضياعها في ممارسات دلالية حول تعابير في اللغة الإنكليزية؛ ولا يزول هذا الخطر إلا إذا كانت الفلسفة قادرة على الانتقال (الترقي) من اللغة إلى أساليب الفهم التي يُعبّر عنها في اللغة.

مسألة التعبير هذه ربما كانت أفضل مفتاح للتوصل إلى أواخر مؤلفات /**موريس ميرلو ـ بونتي**/: **إشارات** (1960، خاصة «الفيلسوف وظله»، حول فنومنولوجيا اللغة)، **المنظور واللامنظور** (1964). إنَّ هذه الأعمال ليست مجرد تكرار لفلسفة الإشارات الواردة في **فنومنولوجيا الإدراك**. في هذا المؤلف، حرص **ميرلو ـ بونتي** على التأكيد ـ ضد السلوكية ـ على جمودية الأوجه الدالة في الإدراك وفي التصرف؛ وضد التعقلية ـ على التجذّر الجسدي للّغة في الإيماءة. وعلى هذا شُبِّهَ عمل التعبير، والنضال من أجل الانتقال من القصد الدلالي إلى البيان التفصيلي، بما يجري على مستوى الجسم، عندما يعاد ترتيب التصرّفات التامة التجهيز، من أجل تحقيق قصد جديد؛ وهكذا ارتسمت فلسفة «الكلام المفيد» وفيها ربطت البنيات الألسنية بعمل التعبير. هذا التغليف للكلام الثانوي، المترسب في «الكلام المفيد المعبر»، يتيح العودة، بتكاليف جديدة، إلى المسألة التي لم يحلّها **سوسور**، وهي الرابط بين الكلام واللسان، والتي فَصَلَتْها الألسنية ولكنها لم تنسقها، في مؤلفاته الأخيرة التفت **ميرلو ـ بونتي** أكثر فأكثر إلى المسألة التي يطرحها الانتقال من المعنى الإدراكي إلى المعنى الحديثي أو اللغوي؛ وبحسب ملاحظة وردت في مخطوطته غير المكتملة، والتي نشرت تحت عنوان **المرئي وغير المرئي**، «يجب أن يُفَهِّم الأنا أفكر (كوجيتو) الخفي كيف أنَّ اللغة ليست مستحيلة، ولكنها لا تستطيع أن تُفَهِّمَ كيف تكون ممكنة؛ تبقى مسألة الانتقال من المعنى الإدراكي إلى المعنى اللغوي، من التصرّف إلى الترجمة. الترجمة بذاتها يجب أن تفهم كتصرّف من درجة أعلى ـ فالرابط بينها وبينه هو رابط جدلي: اللغة تحقق، حين تحطم الصمت، ما أراده الصمت ولم يحصل عليه». والحقيقة التي تشق الطريق بواسطة اللغة ليست قضية أثرية بل هي أيضاً مسألة غائية؛ وارتقاء الكلمة (Logos) المتوحشة إلى كلمة محكيةٍ تحول التعبير إلى مهمة: «إنَّ الأمر هو إبداع مطلوب ولّدته اللبنسولت Le benswelt أو «عالم الحياة»، كتاريخية واقعة، عاملة، كامنة، تطيل هذا اللبنسولت وتشهد عليه». على هذا الدرب، التقى **مارلو ـ بونتي** كُتّاباً أمثال /**مارسيل بروست**/ ورسامين أمثال /**سيزان**/ الذي كانت المشكلة المركزية بالنسبة إليه هي خلق حسٍ ما من شأنه إرجاع السابق وإظهاره؛ والمواجهة

مع الفنون تبدو هكذا أساسية مثل المواجهة مع الألسنية والعلوم الإنسانية؛ ويقع التفكير الصامت للرسام عند موقع اتصال المشاهدة أو الرؤية بالعزيمة (dicibilité).

بذات الوقت الذي وسّع فيه حقله أدخل **ميرلو ـ بونتي** عدة طروحات هيدغرية على الكائن كفُتحة على الكلمة logos التي تتحكم بأعمال الأفراد القائلين: يقول «**المرئي وغير المرئي**»: تكمل اللغة محاولة تهجئة هي «كينونة» كل كائن [...]. إنها تعبّر عن تطور هي جزء منه». إنَّ الكائن بالذات يعي ذاته كمصدر فجائي عفوي لا ينضب للتسامي نحو حقيقة المعنى sens عبر لعبة التعبير. وهكذا تقترن فنومنولوجيا التعبير وتطور التعبير في مشروع واحدٍ. ويتضامن التساؤل حول إمكانية اللغة مع تساؤل حول إمكانية التفكير ومكانته في **هيكلية الكائن**. وتصبح اللغة ممكنة إذا أصبح ممكناً شيء ما من التفكير بما هو لا فكر.وإذاً لا توجد أي استقلال ذاتي جذري لمشكلة اللغة. فاللغة تُسْبَقُ بتشابك، بنوع من البديع (chiasme) الذي يؤمن تواطؤاً بين لحمي ولحم العالم ويقدم «بيئةً مُشكِّلةً» لكل عملٍ تعبيري. ومع ذلك لا يتخلى **ميرلو بونتي** عن الإرث الهوسرلي. فبحث «الفيلسوف وظله»، المكتوب بذات الوقت الذي كتبت فيه مدونات مخطوطة «**المرئي وغير المرئي**» يدل على عزمه على البقاء أميناً لفكر **هوسرل** الكامن، لما يسميه بـ «لا فكره». لا شك أنَّ الفنومنولوجيا لا يمكن أنْ تظل تفكيراً يتناول أوضاعاً أو أفعالاً من الوعي، تحت طائلة البقاء نوعاً من المثالية، ونوعاً من الكانطية الجديدة؛ وكان طرحه المفضل، حركة التسامي (التعالي) التي تسكن الكائن فيما دون الرابط القصدي؛ ولكنه أضاف في الحال «أن ما يناوىء فينا الفنومنولوجيا ـ الكائن الطبيعي، المبدأ الهمجي الذي تكلم عنه /**شلنغ**/ Schelling ـ لا يمكنه أن يبقى خارج الفنومنولوجيا، ويجب أن يحتل مكانته فيها» (**الإشارات**). وحده الممكن هو الوجود (الكينونة) «غير المباشرة الداخل ضمن التحليل الفنومنولوجي. بهذا المعنى، لا يمكن تجاوز وجهة النظر الفنومنولوجية. هذا الإرساء في الفنومنولوجيا، أي في النهاية، في تفكير الوعي بأعماله يظل يؤَمِنَ رسواً مساوياً في إشكالية اللغة. إذ في وسط **تمفصلي**، استنباطي (منطقي)، هو من مميزات اللغة، يأتي اللاتفكيري إلى التفكير. ثم إنَّ أفضل تكريم يمكن أنْ يقدم لمؤلفات **ميرلو ـ بونتي** يقوم على ربط فلسفة التعبير ربطاً واضحاً بألسنية هي بذاتها متنبهة للأَوْجُه الخلاقة في اللغة. بهذا الشأن يُوشك نقاش الفنومنولوجيا مع البنيوية، والنزاعات حول موت الموضوع وسيادة النظام أن تطغى على الرهان الأهم القائم وهو التواصل بين فنومنولوجيا التعبير وألسنية البنيات العميقة والتغيرات المُعَقَّدة التي تجعل من اللغة نشاطاً خلاقاً.

الماركسية والمسائل الفلسفية في اللغة

ظلت الماركسية لمدة طويلة معادية ـ وما زالت كذلك في بعض الاعتبارات ـ لفكرة فلسفة منفصلة تُعَامَلُ فيها اللغة كواقع مستقل بذاته. إنَّ علاقة اللغة بظاهرات أخرى غير ألسنية تبدو فيها أقوى بروزاً مما هي في غيرها؛ ولهذا فإنَّ المسائل الكلاسيكية في الماركسية تظل مسائل علاقة التطبيق العملي بالنظرية، الوعي بالمادة، حلقات الثقافة بالبنية التحتية الاقتصادية الاجتماعية. وعلى كلٍّ، في الإطار الأضيق، إطار الأورثوذكسية الماركسية، تبرز وظيفة اللغة من جراء واقعة وحيدة هي أنه، في التصور المادي للفكر، تشكل اللغة الواقع الحالّ للفكر وللوعي، وأنَّ الوعي يتكوّن على قاعدة تشييء اللغة. هذه الأطروحة كانت أطروحة ماركس في «**الأيديولوجيا الألمانية**» (1845 - 1846): «اللغة قديمة قدم الوعي؛ واللغة هي وعي واقعي عملي موجود بالنسبة إلى أناس آخرين، ولا ينوجد، إلاَّ بهذا، بالنسبة إليَّ أنا بالذات؛ فاللغة، شبيهة بالوعي، لا تنوجد، ولا تظهر إلاَّ عند الحاجة. وعند الضرورة القائمة بالنسبة إلى العلاقات مع الناس الآخرين». وبصورة أوضح أيضاً عند /**انجلز**/، تقتضي المادية الجدلية أن تكون ولادة اللغة متضامنة مع **ولادة الإنسان**

بأكملها المرتكزة على نمو التطبيق. ويقول /**لينين**/ في «**دفاتر حول الجدلية**» إنَّ تاريخ اللغة هو الوسط المفضّل الذي منه ـ بحسب تعبيره ـ يجب أن تكون قد تكوَّنَتْ نظرية الوعي والجدلية. هذه الأطروحة الكلاسيكية في الماركسية تستبعد جعل اللغة موضوعاً رئيسياً ووحيداً في الفلسفة؛ وبهذا المعنى على الأقلّ تبدو الماركسية أقرب إلى جانب الفنومنولوجيا، ولكنها تعارضهما معارضة شديدة برفضها جعل التبليغ موضوعاً، غرضاً مثالياً، «جوهراً» مقيماً في مادية الإشارة.

على كل حال ظهر اهتمام متخصص بوضوح، بمسائل اللغة وما انفك يتأكد في المنشورات الماركسية الحديثة، خاصة السوفيتية منها. ويتطلّب الظرف القائل بأنَّ اللغة تشكل موضوع بحث بالنسبة إلى عدة علوم (السنية، سيكولوجيا، سيمائية، منطق، سوسيولوجيا، نظرية الاعلام، التوجيه والتحكم (أي السيبرنية) مقاربةً متميزةً عن ظاهرة اللغة. إن أولى محاولات البحث الماركسي حول اللغة كان بحثاً فردياً قدمُه السيكولوجي /**لف ـ سيمينوفيتش فيجوتسكي**/ «**الفكر والخطاب**» (1934) وفيها تتميز خصوصية السلوك البشري، وبشكل خاص بتوسيط الإشارات التي أوجدها الإنسان وبوظيفة الرقابة التي تمارسها أنظمة الإشارات تجاه ما تبقى من السلوك. ويبدو الخطاب هكذا كنوع مخصوص من «آلية اجتماعية في السلوك»، كوسيلة قوية لتنظيم النشاط البشري بواسطة الإشارات. هذه الأفكار القريبة من الأفكار التي طورها فيما بعد /**هنري والون**/ وتلاميذه، وجدت كمالتها في بحوث /**آ.ن.ليونتييف**/ و **پ. لا. غالبيرين**/ المكرسَة لدور اللغة في تشكيل الوظائف النفسية العليا: تَدَخُّلُ الإشارات، وانتقال العمل بشكل خطاب، هما بالنسبة إلى هذه المدرسة العامل الحاسم في تحول السلوك البشري.

وهكذا، بخلال هذَيْن العقدين الأخيرين [الستينيات والسبعينيات] ابتعد الفكر الماركسي عن الطروحات الجامدة التي اعتمدها /**ن. لامارّ**/ ومدرسته الذين أعطوا سمةً مطلقة لفكرة التوضيب الاجتماعي للّغة واتجهوا إلى التقليل من قيمة دور العوامل الداخلية في نمو اللغة. واليوم تهاجم بطيبة خاطر وجهة النظر السوسيولوجية السوقية التي تقول بأنَّ أنظمة اللغة تشكل مرآة تعكس المجتمع. وقد تم الاعتراف بشكل عام بالاستقلال الذاتي النسبي للمجمل اللغوي تجاه التوضيب الاجتماعي من قبل الجيل الحاضر من الباحثين، دون أنْ يتم التخلي، على كل حال، عن الأطروحة المزدوجة القائلة بأنَّ اللغة هي، من جهة، شرط في الطابع الاجتماعي، ومن جهة أخرى، بأنها التعبير عن مميزات هذا الطابع الاجتماعي.

ولكن هامش التغيير هو أكبر مما كان في الماضي عندما يتعلق الأمر بالإعلام عن تداخل العوامل الداخلية والخارجية في تطور اللغة. فبين أطروحة التبعية الميكانيكية للغة تجاه شروطها الاجتماعية الثقافية والأطروحة، المعزوة بخفة إلى الفلسفة الألسنية من النمط الانجلو ـ سكسوني. ومفادها تشييد قواعد لغتنا وجعلها عاملاً مطلقاً في تحديد الفكر، شق البحثُ الماركسيُ المعاصرُ طريقاً صعباً وسطياً وفق أسلوب جدلي مقصود. وتتناول المعركة طبيعة التبليغ: فالبعض يفهم التبليغ على أنه انعكاس **الغرض**، أو الظاهرة أو علاقة الوعي التي تدخل ضمن بنية الإشارة بوصفها وجهاً داخلياً للإشارة. ويفهمها آخرون كعلاقة اجتماعية بين الناس المتفاهمين فيما بينهم في التواصل والعاملين معاً (وهذه النظرة وسعها الفيلسوف البولوني **شّاف**)؛ ويرى آخرون في العلاقة التبادلية بين الإشارة والظاهرات المحددة في الواقع، وما لها من انعكاسات في الوعي، إمكانية استخدام الإشارة كبديل للظاهرة المطابقة. ونجد عند **ي.س. نارسكي** («المسائل الفلسفية في اللغة»، في **مجلة العلوم الفلسفية** رقم 4، موسكو، 1968) العرض الأكمل للنظرية الماركسية حول التبليغ؛ وكما هي عند **سوسور**، تبدو الإشارة كوحدة جدلية للتبليغ وللصورة المادية، ضمن إطار نظام إشارات؛ ومع ذلك فالتبليغ ليس جوهراً يحيي من الداخل مادية الإشارة؛ وبعكس

المثالية الهوسرلية، لا يشكل التبليغ أبداً غرضاً مثالياً، بل لحظة في عملية المعرفة؛ إنه يتشكل ضمن عملية تأويل الإشارة؛ إلا أنَّ التبليغ لا ينوجد أيضاً ضمن تأويل الإشارة، مما يعني الرجوع الى أسوأ المثاليات، وهي المثالية الذاتانية؛ فهو لا يمكن أنْ ينوجد خارج العنصر المادي للإشارة التي يشكل معها وحدةً.

إنّ التفات الفلاسفة الماركسيين إلى مسائل السيمائية، ووعيهم الواضح للصفة المثمرة التي تتصف بها المقاربة السيمائية للغة، والتخلص من بعض الأحكام المسبقة تجاه مفهوم اللغة باعتبارها كنظام إشارات، كلها تدل على تقدم كبير في البحث الماركسي حول اللغة. فمع رفض رد المعرفة الى بنية إشارات، ومع الدفاع عن نظرية الأساس القائمة على الوعي ـ الانعكاس، لا تنفك الفلسفات الماركسية، مع ذلك، تعمل على إبراز الدور الضخم الذي تلعبه الإشارات في المعرفة. هذا التركيز الجديد على المقاربة السيمائية يقترن باهتمام متزايد بالمسائل الفلسفية والمنهجية التي يطرحها إدخال المناهج الصحيحة في البحث الألسني البنيوي والرياضي. إنَّ ترييض المعرفة، من وجهة النظر الماركسية، هي بالتأكيد، تقدم للعلم. أما الألسنية البنيوية، بحسب تعريف الألسني السوفيتي /**س.ك. شوميان**/ («الأفكار الفلسفية عند ف.ي. لينين، وتطور الألسنية المعاصرة»، معهد الدراسات السلافية، بحث موجز، رقم 31, 1961) فهي تهتم ببناء تقنيات (كودات) تجريدية لتستخدم كنماذج شكلية للغات الطبيعية، بهذا الشأن، إنها لا تكتفي بالبحث المباشر عن الأصوات وعن التبليغات، كما تفعل الألسنية التقليدية، إنها تعكف على دراسة البنيات والعلاقات التي تشكل هذه الأصوات وهذه التبليغات جوهرها (ميزتها) وعناصرها.

البنيوية الفلسفية:

نميز هنا البنيوية الفلسفية عن الألسنية البنيوية والتي عرضنا مبادئها في إطار التفكير الإبستيمولوجي حول العلم الألسني. لا شك أنَّ البنيوية الفلسفية تنطلق من هذا التفكير، ولكنها تضيف عليه أطروحة حول الواقع الذي لم يعد يشكل أطروحة عند الألسنيين، بل أطروحة عند الفلاسفة. في بادىء الأمر نقول ما هو أصل ألسني، قبل عزل النواة الفلسفية الخالصة.

من الألسنية البنيوية نحفظ المبادىء التالية:

ـ اللسان، بالمعنى السوسوري للكلمة، ويقوم على نظام فروقات بين جذر الكلمة (lexème)، وواقع اللغة الوحيد الذي هو عار عن الجوهر، سواء أكان جسمانياً أمْ فكرياً.

ـ الكود (التقنين) الذي يحكم أنظمة متراكمة بعضها فوق بعض؛ إنه لا ينطلق من أي فرد متكلم؛ إنه بصورة أصحّ اللاوعي الفئوي الذي يجعل ممارسة الكلام ممكنة بالنسبة إلى من يتكلم اللغة.

ـ الإشارة، التي يعتبرها **سوسور** هوية اللغة الأساسية، وتتألف من فرق بين دال ومدلول؛ هذا الفرق داخلي في الإشارة، ولهذا السبب أنه يقع داخل عالم الخطاب؛ والإشارة لا تتطلب وجود أية علاقة «خارجية» كالعلاقة بين **الإشارة والشيء** (signum - res) التي وضعها القديس أوغسطين في أساس نظريته حول اللغة.

النظام العاري من «الحدود (الكلمات) termes»، النظام العاري من «الموضوع»، النظام العاري من «الأشياء» تلك هي اللغة بالنسبة إلى الفيلسوف المتثقف بثقافة الألسنية البنيوية. وقد تُعْرَضُ البنيوية الفلسفية كنظرية حول الواقع الذي يؤخذ فيه الصفة الثلاثية للغة كنموذج.

نموذج النظام العاري من «الحدود» (الكلمات):

إذا كانت اللغة هي نظام بدون «حدود» فالفرق الذي يشكل البعد هو أكثر أهمية من الوجود الكامل للشيء الصوتي أو للشيء الفكري الذي نحسبه نحن كواقع اللغة. إنَّ نموذج الواقع الذي تمثله اللغة يتعارض بصورة جذرية مع نموذج الواقع في الطبيعانية وفي الفيزيائية؛ توحي فكرة نظام الفروقات حقاً بدستور تحتل فيه السلبية المقام الأول؛ ففي مواجهة كل شيئية Chasisme تقدم البنيوية نموذجاً «لاواقعياً» تماماً، «لامُشَيَّئاً». هذا التعميم للنموذج الألسني يطرحه الألسني بنفسه الذي يتخذ مجاله العلمي كمقاطعة لعلمٍ عامٍ من الإشارات أو من السيمائية استشعرها **بيرس**، قبل **سوسور**. إنَّ الشيء الموجود في ذهن الفيلسوف البنيوي، هو نموذج **سيميائي** عن الواقع. وقد شاهد هذا الفيلسوف تحقيقاً أولياً في تصوره للواقع الاجتماعي بأكمله كنظام إشارات مقننة (مكوددة)؛ وإذا أمكن اعتبار المجالات المختلفة ـ الاقتصادي والعائلي والسياسي، والديني ـ كأنظمة اتصال محكومة بقوانين بنيات تشبه بنيات اللغة، عندئذ يجب الامتناع عن القول إنَّ الإشارات ذات منشأ اجتماعي، بل إنَّ المجتمع هو ذو منشأ سيميائي. هذه الزمالة (التماثل) بين مختلف الأنظمة السيميائية تتيح بواسطة الكلمات (الحدود) التبليغية المشتركة تأويل العلاقات بين مختلف أنظمة التبليغ، ويستخدم فيها مفهوم البنية كوسيط بين البنية التحتية والبنية الفوقية؛ والنزاعات بشأن أولية البنية التحتية، وبشأن أولية وظيفة انعكاس البنيات الفوقية تفقد معناها منذ أنْ يستحيل التعبير عن هذه العلاقات بكلمات السببية، بل بالزمالة البنيوية. هذه الزمالة (التماثل) البنيوية بين التنظيم الاجتماعي والأنظمة الأيديولوجية تبدو بارزة إنْ استطعنا أنْ نبيّن، كما هو الحال بالخرافات، أنَّ هذه الأنظمة تُنْتَظَمُ بذاتها بموجب تقنيات (كودات) تشبه، عند مستوى تعاقب الخطاب، التقنينات التي تنتظم وحدات اللغة تحت مستوى الجملة.

إنَّ مؤلف **ليفي ـ ستروس** هو بهذا الشأن ذو أهمية رئيسية، دون أن ينتسب بذاته إلى البنيوية الفلسفية، لأنه يطالب بالصفة الفلسفية للأنتروبولوجيا [علم تكون الإنسان وتطوره] فهو يقدم لهذه المدرسة بأنٍ واحد رسيمة منهجية(**الأنتروبولوجيا البنيوية**)، وسلسلة من التمارين لفك الرموز المطبقة على دورات أسطورية محددة، (**الميثولوجيات = الأساطيريات**)، توحي هذه الأعمال للفيلسوف بأنْ يحاول القيام بتعميم جريء انطلاقاً من هذا الوصف السيميائي للواقع الاجتماعي أو القيام بتعريف سيميائي خالص للواقع بأكمله، سواء كان هذا الواقع هو الإنسان بالذات أو مجمل الأحداث التي يشاهدها، يعبر وبالتالي يقع في شباك الدال. على درب هذا التعميم الواسع، تتلقى الفلسفة البنيوية دعماً تأويلياً من التحليل النفسي الفرويدي القائل بأنَّ «اللاوعي مبني كمثل اللغة»: ففي نظر **لاكان** ليس التحليل مقاطعة للعلوم الطبيعية، رغم المكانة التي للغريزة الجنسية فيه، بل هو فرع من فروع العلوم السيميائية، بسبب التوازي الموجود بين آليات الانحراف، في الحلم وفي العصاب، وبعض وسائل علم البيان مثل المجاز والكناية؛ عدا عن ذلك، تدل الحركة اللاواعية الخالصة لهذه الآليات على أنَّ مفاعيل الحسّ، وعلى الأقلّ المفاعيل التي يصنع التحليل النفسي نظريتها، لا تنطلق من مقاصد شخص فاعل، بل هي، في الأكثر متشابهة مع عمل اللسان الذي يُبلغ، قبل أنْ يريد شخص ما قول شيءٍ ما. عند هذه النقطة تُكَمِلُ المسلمةُ الثانية المسلمة الأولى.

نموذج النظام المفتقر إلى ذات:

إذا كان اللسان نظاماً بدون «ذاتية»، فمن الواجب إعادة درس أولية الذاتية التي تؤكد الفلسفة الغربية منذ **ديكارت**، **وكانط وفيخته** والتي عملت الفنومنولوجيا الهوسرلية على تنشيطها

تحت إشارة الوعي القاصد القصدي، والتقليص والتكوين.. فالذاتية لا تشكل المعنى، بل إنها من صنع اللغة، والإنسان، كالمجتمع، هو من صنع اللغة، أكثر مما هو مبتكرها، وعندها يمكن التساؤل هل أن أولية الذاتية وتمجيد الإنسان بمقدار ما هو وعي وأنا، وكل «الأنسنة» الأخلاقية والسياسية، التي تمت فوق هذا التشدق والمغالاة حول الذاتية، لا ترتسم ببساطة أيديولوجيا حديثة نسبياً آخذةً بالتلاشي. إنَّ مقاصد المتكلمين هي آثار سطحية بالنسبة إلى الحركة العميقة بين الدال والمدلول واللذين تقع تنقلاتهما في المنطقة المغفلة من اللسان. وهكذا ترتسم عودة ملفتة إلى **سبينوزا** بفضل هذا التقريظ للنظام على حساب الذاتية، كما هو الحال عند الفيلسوف صاحب **الأخلاق** L.Ethique، إن ترابط الأفكار وترابط الأشياء ليسا من صنع «أنا مفكرة» (Gogits)، فالتفكيرية هي بصورة أخص أثراً ثانوياً من آثار هذا التسلسل. إنَّ هذه «المعاداة للذاتية» التي تكمل المعاداة للسيكولوجية في الألسنية البنيوية، تكفي لتمييز البنيوية عن كل حركة مثالية؛ أو أنَّ النظام يفرض مقولاتٍ ترفض وتنكر التعارض بين **الذات والشيء**، هذا التعارض الذي يتحرك ضمنه بالضبط **ديكارت** و **كانط وهوسرل**. ولهذا إنَّ تأويلاً **لماركس**، وفقاً لروحية البنيوية، موازياً للتأويل اللاكاني **لفرويد**، قد تم تفصيله من قبل **لويس ألتوسير**. في كتاب «**من أجل ماركس**» (1965)؛ فصل **التوسير** الماركسية الراشدة عن فلسفة ماركس الشاب التي كانت يومئذ أنتروبولوجيا [تأريخاً لنشوء الإنسان] فلسفية مرتكزة على المطالبة بالذاتية المستلبة؛ إنَّ الماركسية الحقة تنطلق من «الانفصال الإبستمولوجي» عن كل ما هو «أنسنة» وتستقر على أساس علم البنيات، والقوى والأشكال التي لا تتطلّب، على غرار سيميولوجيا الآليات اللاواعية، وجود أيّ وعيٍ مكوِّن ولا أية ذاتية، ولا أي «أنا مفكرة» Cogito. إنَّ الماركسية «البنيوية» تتعارض تماماً مع الماركسية «الوجودية» التي قال بها /**سارتر**/ في «مسائل المنهج»، والتي مهدت لـ «**نقد العقل الديالكتيكي**» (1960). والمعاداة للذاتية» نفسها أدّت أيضاً إلى معاداةٍ للتاريخانية حاسمةٍ، كما يشهد بذلك النقاش ضد ذات كتاب **سارتر** في آخر «**الفكر المتوحش**» عند **ليفي ـ ستروس**. إذا كانت الفلسفات المستوحاة من **التطورية** تعتبر فكرة الخلق، والنمو، والاشتقاق التاريخي كأفكار أساسية لفهم الواقع البشري، فإنّ الفهم التاريخي يصبح، بالعكس مشبوهاً وحتى إشكالياً بالنسبة إلى فهم بنيوي، حتى تصبح الترتيبات «المتزامنة» هي أول ما يعقل. وبدا تاريخ الثقافة أقرب إلى أن يكون سلسلةً من الترتيبات والأحكام الإبستيمولوجية، كل حكم فيها يتمتع بتماسك معرفة epistémé قوية البنية، ولكن تحولاتها تبقى قيد الإمكان، وبهذا المعنى، غير مفهومة إلى حد واسع. في كتابه «**الكلمات والأشياء**» يدرس **فوكو** تنظيم بعضٍ من هذه المعارف epistémés التي تعاقبت منذ **عصر النهضة** والتي تتحكم على مستوى اللاوعي وغير الفكري، بأنظمةٍ تابعة، مثل نظرية النقود ونظرية الإشارات، والتصنيف الزيولوجي؛ إنَّ كل معرفة epistemé تشكل بنيةً راشدة تنظم الأنظمة المادية، والتعقل المتزامن لهذه التنظيمات يسبق تعقل تعاقبيتها. وهكذا نرى في تنظيم كلّ من هذه **المعرفات**، امّحاءً، ليس فقط للدور المكوّن لذاتية أمبيرية أو تجاوزية متعالية، بل أيضاً لدور ما نسميه واقعية ساذجة «للأشياء» أو «للواقع». وهنا تتدخل المسلمة الثالثة.

نموذج النظام المفتقر إلى الأشياء:

وأخيراً إذا كان اللسان هو نظام بدون «أشياء»، وإذا كان عالم الإشارات مصنوعاً من إشارات محدّدة تماماً بصفةٍ **داخلية** خالصة، أي بالفرق بين الدال والمدلول يكون من المغري اعتبار حركة الدال والمدلول كالمطلق بالذات، تلك هي الغاية الفلسفية للبنيوية. إنَّ المقارنة مع الفلسفة التحليلية للغة سوف تدل على الرهان. منذ **فريج**، **ورسل وفتغنشتين**، تحتل مسألة الإسناد مركزاً مرموقاً في كل التحليلات؛ وتدور نظرية أسماء الأعلام والأوصاف المحددة،

المستكملة بنظرية تحديد هوية الأفراد الخصوصيين عند **ستروسون وسيرل**، حول هذه الصفة الأساسية في اللغة، علماً بأنَّ حقيقة الجملة القصيرة تتعلق لا بـ «معناها» (المثال) بل بـ «اسنادها»، أي في المآل الأخير، بقدرتها على التطابق مع ما هو قائم؛ ولكن الجملة القصيرة مترسخة في الكائن بواسطة فعل قوامه التماهي مع شيء ومع شيءٍ واحد عليه ينطبق البيان ويتيح الإسناد تحديد هويته (أو ماهيته). وهكذا لا وجود للحمل بدون إسناد، ولا إسناد بدون سند موجود. هذا التركيز على الإسناد وعلى السند يدل على نظرية في اللغة تتركز على فعل القول وعلى الاستعمالات العادية للغة. بالنسبة إلى البنيوية لا يهتم الحكم المسبق على السند بالثورة اللغوية التي تتيح فصل المدلول عن لغة الأشياء المدلولة، وبالنتيجة فصله عن الواقع خارج اللغة. وأكثر من ذلك، بالنسبة إلى فلسفة تنطلق من تقليص الكلام والذاتية والفاعل، فإنَّ الإهتمام بالإسناد وبالسند هو بصورة أولى، ما يعطي ويحجب إمكانية أساسية كامنة في اللغة، علماً بأنَّ اللغة تعمل لذاتها كحركة دالّ ومدلول. بهذا تنفلت البنيوية من الإغراء الوضعاني الذي تمارسه الوقائع، ومن أبهة اللغة العادية، المحكومة بذات الانحياز، لكي تستسلم لتعليم الاستعمالات الأكثر ما تكون بعداً عن واقع اللغة. إنَّ ما تخفيه اللغة العادية يكشفه «الأدب»، منذ **ريمبود وجويس**: علماً بأنَّ اللغة هي عالم خاص؛ فإذا كان السند غير أساسي بالنسبة إليها فإنَّ الدال أساسي بالتأكيد، وهكذا، ينتقل التركيز من الاهتمام بالمرجع الكاشف للهوية، الذي تفرضه علوم الطبيعة ومن الاهتمام باللغة العادية، إلى مسألة مثولية اللغة لذاتها تحت سلطان الدال الذي يقترحه الأدب. ولكن ليس لمطلق أدب أنْ يتجاوب مع النظرية: فالقصة التي تتصور «الوهم» كشبه ـ واقع، ومعه شبه ـ سند، خاضع لأوصاف كاذبة، ليست هي الجواب الملائم لها [للنظرية]؛ ولا هو أيضاً الشعر المتخذ كإلهام ذي أبعاد للواقع خفية؛ ولا هو، على العموم، الخطاب الرامي إلى إطلاق «رسالة» وإلى قول ما هو واقع. كلا، إنَّ الأدب الذي تشكل البنيوية نظريته هو ممارسة للغة على اللغة، بمعزل عن الإسناد والسند. ونتعرف هنا على تأثير **نيتشه** وعلى نقده المفترس لقواعد اللغة وللنحو، حيث يكتشف شكلاً مقنعاً لعبادة «الأخلاق» وفي البعيد، ابتعاثاً «لعلم الإلهيات». إنَّ موت الإله هو موت الخطاب «الحق» وموت قواعد «إجادة القول». وعندئذ وداعاً للإسناد.

وتنتقل البنيوية إلى الحد الأقصى فتتساءل هل أنَّ أفضلية الإسناد ليست مرتبطة بأفضلية الكلام الذي تقوم عبقريته على التواري أمام الموجودات التي يبينها؛ ولكن اللغات لا تنفد، ربما، في الكلام؛ والفرق، أي البعد بين الإشارة والإشارة وكذلك تفتح الدال والمدلول، ألا يحفظ بصورة أفضل عن طريق الكتابة بدلاً من الكلام، أي في عملية لغوية أقل خضوعاً للتجاور والتحدث، وللعلاقة المباشرة في الحوار، وكذلك للتعيين البيّن الواضح ولبيان السند، المعتبر كحضور كامل؟ إنها مسألة تقود، عند /**جاك درِّيدا**/ إلى ربط مصير البنيوية ليس فقط بسيميائية معممة بل «بعلم قواعد» أي بنظرية حول **الكتابة**. إذا كان مُنَظِرُ اللغة العادية قلما يتعرف فيها على ما يسميه لغة، فإن مدرسة كاملة في الأدب، حيث تتم الكتابة وفقاً لمعايير البنيوية وعلم القواعد، تلتزم بنظرية في اللغة يحل فيها الفرق محل الإسناد. فاللغة بعد أنْ توقفت عن التراجع أمام عالم تدل عليه، ظهرت وكأنها قوة خالصة من قوى المباينة وكأنها فعل المباينة (ج. **درِّيدا؛ الكتابة والمباينة**).

وهكذا تتأرجح البنيوية بين مطمَحيْن، مطمح «سبينوزوي» يرمي إلى التعبير عن رتبة الحق بدون ذات، ومطمح «نيتشوي» يرمي إلى التعبير عن حركة الدال والمدلول، فيما وراء موت الإله، والإنسان والذات وموت المعايير، وعلم القواعد والنحو.

التيار التأويلي: تأويل اللغة

تنزع نظرية التأويل، مثل البنيوية، إلى إنتاج صورة عن الواقع محددة، بشكل عريض،

بسماتٍ مأخوذة عن اللغة. ولكن في حين تستمد البنيوية كل نتائج قصر اللغة على شكلها فقط وعلى حركة تعارضاتها الداخلية، فإنَّ التأويلية تُزَخِمُ إلى أقصى حدّ المدلول وما بعد المدلول، أي قصد النص وواضع النص. ويستخدم المفهوم ذاته، مفهوم الكتابة والنص هنا، كنقطة انطلاق من أجل «إعادة بناء» تصوّر الأشياء، ومن أجل رؤية العالم الذي يستهدفه النص.

المؤسسون

شاهدت الحقبة المعاصرة نمواً مهماً لنظرية التأويل، وبالدرجة الأولى فهماً أفضل لمقاصد مؤسِّسَيْها /**ديلتي**/، بفضل نشر قام به **كيمو** سنة 1959، للنصوص الأولى لـ **شليرماشر** حول التأويل؛ وفي هذه النصوص يعادل التأويل «القواعدي النحوي» التأويل «السيكولوجي»؛ تم بفضل قيام ريدكر، 1966 بنشر القسم الثاني عن «حياة وأعمال **شليرماشر**» بقلم ديلتي (Gesammelte Werke, t XIV, n°2).

وتبرز سمتان من هذه الأعمال النشرية ومن المناقشات التي تلتها، الأولى: العزم على تأسيس تأويل عام يتحكم بالتأويلات الخاصة (التفسير البيبلي، فقه اللغة الكلاسيكي، الفهم التاريخي، الاجتهاد) ويبدو وكأنه مُفتاح الاهتمام المنصب على مفهوم الفهم: ليس الاهتمام السيكولوجي ببعض العمليات العقلية، القريبة من «معرفة الغير» (Einfühlung)، هو الذي يتغلب، بل القَلْبُ المنهجي الذي ينقل تركيز النصوص الخاصة نحو شروط تأويل النصوص عموماً؛ هذا النقل يشبه الانقلاب الكوبرنيكي الذي يستبدل عند **كانط** بمسألة الأغراض مسألة شرط الموضوعية عموماً. والمكسب الثاني عند مؤسسي التأويل هو: إنَّ كل فهم فيه لحظة «استطلاعية، تنجمية» ولحظة «منهجية»؛ وهناك أسباب مبدئية تجعل سلسلة من الجمل لا تشكل مجملاً مفهوماً في الحال: العلاقة الدائرية بين فهم التفصيل وفهم الكل ـ علاقة دائرية هي في أساس الحلقة التأويلية ـ المسافة الثقافية بين زمن المؤلف وزمن المؤول، والصفة المخفية عن قصد أو المحرّفة عن غير قصد للمعنى الأساس، والسمة الغريبة التي يتصف بها الكاتب بكونه شخصاً آخر، كل هذا يفرض على التأويل مظهراً استباقياً ورهانياً حول المعنى الذي يُعَدِّلُه، إلى حدٍ ما، التمحيصُ المنهجيُ. بعد هذا، إنَّ الانتقال داخل الحياة النفسانية للغير، الانتقال الذي ذكره **شليرماشر** في كتاباته الأخيرة، ثم ذكره **ديلتي**، في حقبة المقال الشهير «Die Entstehung der Hermeneutik» (1900)، لا يميز إلاَّ لحظة من التأويل، وليس مبدأه، الذي يشكل حركة الاستباق والتزكية؛ ويدل الفهم على كلية هذه العملية وليس فقط على اللحظة السيكولوجية أو حتى السيكولوجية الداخلية للاستباق: إنه بهذا العنوان يمكن للفهم أنْ يعارض وأن يُقارن التفسيرَ وحركةَ الفرضية والتثبت في العلوم الطبيعية، وأنه يستطيع أنْ يطمح إلى تمييز مجمل الـ **جيستس ـ وين ـ شافتن Geistes winssensehaften** .

التأويل الأنطولوجي (أو التأويل الوجودي)

لم تنفكّ النظرية المعاصرة للتأويل تبتعد عن المفهوم الذي لا يزال يتفاعل سيكولوجياً والذي وضعه **ديلتي**: فهذا الأخير رغم أنه ربط، بوضوح بفكرة النص، الانتقال من الفهم الذاتي الداخلي، كما هو مطبق في الحوار، إلى تأويل تعابير الحياة المثبتة بالكتابة، لم يربط بوضوح إشكالية الفهم بإشكالية اللغة. وكان على التأويل، بعدئذ، أنْ يتحرّر من الإشكالية السيكولوجية، إشكالية الانتقال إلى حياة الغير، لكي يرتبط بالإشكالية الأعمق وجوداً (الأونطولوجية)، إشكالية فهم «الكائن في العالم». ونتعرف هنا على تأثير **هيدّغر** الأول، **هيدّغر** مؤلف **زين وزيت** Zein und Zeit. هنا لم يعد الفهمُ فكرةً سيكولوجيةً، لقد انفصل تماماً عن كل معرفة للغير Einfühlung، عن كل إدراك لأيٍّ وعي غريب؛ إنَّ الفهم يؤول بعبارات أنطولوجية باعتباره أحد مكوّنات الدازاين Dasein الذي لا يشكل وعياً، بل كائناً اجتماعياً، كائناً يطرح على نفسه مسألة الكائن انطلاقاً من

أوضاع ومن مشاريع محددةٍ وعلى ركيزة من الفناء ومن الانتهاء. وهكذا بعد أن نزعت عن الفهم الصفة السيكولوجية قُرِّبَ من المسألة الأكثر عمقاً، مسألة اللغة، لأنَّ الفهم الذي يتحصل لكائن ما عن وضعه وعن مشاريعه لا يمكن أنْ يُفَسَّرَ وبالتالي أن يؤول إلاَّ في وسط التكلم باللغة. وعلى هذا يبدو التأويل Auslegen وكأنه المرحلة اللغوية من الفهم Verstehen. وإذاً ليس الفهم، بدايةً، منهجاً منبثقاً، بواسطة التعميم، عن فقه اللغة الكلاسيكي، بل هو متجذر في فهم الوجود قبل أنْ يُقيَّدَ بمستندات مكتوبة، وبنصوص. ولهذا تعتبر الدائرة التأويلية الشهيرة، التي صنعت بشكل خاص بمناسبة التأويل البيبلي (يجب أنْ نفهم لكي نؤمن وأنْ نؤمن لكي نفهم) فقط المظهر الأدبي لدائرة أكثر تجذراً تكونت عند مستوى الفهم وتقوم على ما يلي: إنَّ الموجود l'étant يُفْهَمُ انطلاقاً من بنيات الاستباق. هذا المفهوم للتأويل مهم جداً في Zein and Zeit حتى إنَّ المشروع بأكمله الذي يقوم عليه التحليل الوجودي يشكل بذاته نوعاً من «الفنومنولوجيا التأويلية»، بسبب السمة المنسية، المخفية، المختبئة التي تتسم بها البنيات الأساسية للوجود. لهذا فإنَّ كل قراءة لنص الوجود هو نوع من فقه اللغة الواسع؛ وما هو «مُعطى» في ظاهرة الوجود لا يشكل، قبل أي تأويل، إلاَّ أثراً حسياً، أثراً سطحياً. إنَّ الفنومنولوجيا تكون تأويلية بمقدار ما يخفي الظاهر الماثل الجوهريَّ.

أمام هذه المراجعة المتعلقة «بالمكان» الأونطولوجي للغة، تقوم عند **هيدّغر** مراجعة تتعلق بمعنى الحقيقة. إن فلسفات اللغة التي درست حتى الآن تشترك فيما بينها بأنها تفترض مسبقاً أن الحقيقة تقوم على رابط علاقة متبادلة، وعلى رابط تطابق وتوافق وملاءمة. ولهذا فإنها تقوم عند مستوى الجملة القصيرة وتشكل نظرية إقلابية apophantique في اللغة. إنَّ الانتقال من الحقيقة ـ المطابقة إلى الحقيقة ـ الكشف، يعني تجاوز الوظيفة الإقلابية والانتقال إلى الوظيفة التأويلية، التي بموجبها تكون اللغة الكاملة هي اللغة التي تبين، بمعنى **الترك والتخلي** lasser - être. وبذات الوقت يجب تغيير النماذج. فاللغة الكاملة ليست اللغة الحسنة الصنع التي يبنيها المناطقة، ولا اللغة العادية التي يصنعها التحليل الألسني، إنها لغة الشعراء والمفكرين الأصلاء، أمثال السابقين على **سقراط**. إن هؤلاء هم الشهود على بُعْدِ اللغة الذي يسميه **هيدغر** «القول» Sagen والذي يتحكم بالتكلم sprechen في اللغة العادية وفي اللغة المنطقة. وحده القول يربط بمهمة الكشف والتبيين. هذا القول هو الذي يستحق الاستماع له (Horochén)، والاتباع له بالطاعة (gehorschen).

في مؤلفات **هيدّغر** الأخيرة، وبصورة رئيسية، في Unterwegs Zur Sprache (1959)، برز البعد الأنطولوجي للغة بشكل بالغ. ولكنه لم يأتِ على الدانسين Dansein (الكائن الاجتماعي) الذي يفهم في الناس، بل ذكر ضرورة «حمل اللغة كلغة نحو اللغة» Die Sprache spricht كما ورد فيه، بطريقة حشوية ظاهرة؛ بواسطة هذا اللغو الظاهر، توحي هذه العبارة بفكرة حركة داخل ذات المحل، ذات تشابيك من الوظائف؛ «على الدرب» (Unterwegs) نتعلم كيف نتجاوز تحديدات القول بمقدار ما هو قدرة، ونشاط، وملك للإنسان ـ ملك استكشفته فلسفات اللغة، ابتداء من **أرسطو** إلى /**همبولد**/ ـ لكي نصل إلى قوة التكلم التي لا تعبر عن قدرتنا بل عن قدرة الكائن ـ المقول والتي تتحكم بـ وتُوَلِّد قدرة الإنسان على إرادة التكلم فيه. وهكذا لا تشكل اللغة شيئاً وتتلاشى في حركات لغوية، إنْ لم تكن داخلياً مربوطة بالذات؛ بمظهر ما سيأتي عندما يقول المفكر ويتكلم. وكما تدل معجمية هيدغر، إنَّ الكلمات المفاتيح في هذه الفلسفة اللغوية، الترك والتخلي، الانتماء الحر، التبيان، الوقع، الخ لا تنتمي لا إلى الألسنية ولا إلى التحليل اللغوي بالمعنى الذي يقصده الإنكليز، ولا إلى الفنومنولوجيا، حتى ولا إلى التحليل الوجودي المشروح في **زين وزيت**.

لن نقول شيئاً عن الأثر الذي مارسته هذه التأويلية على الشُراح البيبليين أمثال **رودولف**

بولتمان، الذين انطلقوا من قراءة أنتروبولوجية (علم الكائن) لـ زين وزيت، ثم على الشراح الذين جاءوا بعد **بولتمان**، الذين كانوا أكثر إحساساً بالقصد المعادي للأنتروبولوجيا بشكل واضح، عند **هيدغر** الأخير. بالمقابل سوف نقف عند مؤلف مثل مؤلف /**غادامير**/، لأنه يتوسع ليس في الاستنتاجات المناوئة للسيكولوجية فقط بل وأيضاً في الاستنتاجات المناوئة للمنهجية في الفلسفة الهيدغرية. بين الحقيقة والمنهج، يجب الخيار، من هنا عنوان Wharheit und Methode : في هذا المؤلف يفضل الكاتب قوة الحقيقة، البادية في الفهم على كل منهجية وعلى كل تكنولوجيا مسندة إلى علوم الفكر. إنَّ الفهم ليس منهجاً قادراً على إكمال المناهج في علوم الطبيعة؛ بهذا الشأن أخفق **ديلتي** في محاولته شقّ المنهج العلمي وقسمة العلوم إلى علوم الفكر وعلوم الطبيعة. فتّش **غادامير** عبر الفهم الذي يتكون لدى المرء عن تراثه التاريخي وعن ممارسة ذوقه في الجماليات، عن النموذجين الكبيرين لهذا الفهم، المستعصي على كل منهجية بحسب المفهوم الحديث. إنَّ السؤال: «ماذا يعني فهم لغةٍ ما؟» لا يتحول إلى سؤال تأويلي إلّا عندما يوضع فهم اللغة إلى جانب الفهم التاريخي والفهم الجمالي. عندها تبدو اللغة، لا كمنطقة ثالثة في الفهم إلى جانب التاريخ والفن، بل كوسط كوني فيه تنتشر كل تجربة للحس. إنَّ الحالات مثل التفاهم (التفاهم مع...) والإنصات، وعمل الترجمة من لغة إلى أخرى تقدم منافذ محددة للمشكلة العامة، مشكلة الفهم، التي هي دائماً صراع ضد المسافة، وضد السمة الأجنبية فيما لا يُفْهَمَ لأول وهلة، إنَّ المكتوب هو الوسيلة الفضلى لمعرفة البعد معرفة تقتضي بالمقابل إعادة تملك المعنى. ولهذا يشكل المكتوب أيضاً موضوع تأويل أفضل؛ وكما أن كل تراث يصبح بفضل الكتابة واقعاً السنياً، فإنَّ كل فهم سواء كان تاريخياً أمْ جمالياً، يتمتع بوجه Sprachliehkeit. فإذا فهمت اللغة هكذا فانها تصبح الشيء الذي به «**يتحصل للإنسان عالمه**»: عالم وليس فقط بيئة أو إطاراً؛ عالم نقف منه على بعد، ونقف أمامه. هنا تكمن الحقيقة التي لا يمكن تجاوزها حول أطروحة **همبولد**، والتي تقول إنَّ الألسن هي رؤى أو مشاهد من العالم: شرط أن نضيف أنَّ كل تراثٍ منفتح على كل تراث آخر، وأنَّ كل عالم من العوالم، قائم على اللسان، منفتح بذاته على كل فهم ممكن وهو قابل للاتساع اللامحدود، وما يكوِّن لساناً ما، ليس هو «صرفهُ ونحوه» ولا هو مصطلحاته، ولكن قدرته على إنطاق ما يقال في التراث. هذه القناعة تبعد حتماً النقاش عن الصعيد الألسني وتنقله إلى جانب **هيغل** وإلى جانب العصور القديمة الإغريقية والمسيحية.

هذا التوجه، المعادي بدايةً للسيكولوجيا، ثم المعادي للمنهجية، الذي سلكته التأويلية يفتح أزمةً داخل الحركة التأويلية؛ والتأويل الأنطولوجي حين يصحح المنحى «الموغل في السيكولوجيا» عند **شلّيرماشر** و**ديلتي** يضحي بالاهتمام بالتزكية الذي وازن عند المؤسسين السمة التنبؤية. وهناك تيار آخر يأخذ على عاتقه الجانب «المنهجي» في التأويل ويضع بالتالي نظرية التأويل بحالة حوار وبحالة نقاش مع العلوم الإنسانية.

التأويل المنهجي

يعارضُ البعض تاليف **غادامير** بتأليف اي بتي (النظرية العامة في التأويل، 1955؛ Die Hermeneutik als gemeine Methodik der Geistsursschaften, 1952) ويرى فيه الوريث الفعلي لـ **ديلتي**، ويطوّر التأويل بمعنى منطق البرهان؛ وعلى هذا ارتكز ي. **هيرش** (التزكية في التأويل، 1969) على **البحوث المنطقية لهوسرل**، فأشار إلى موضوعية «التبليغ الشفوي» للنصّ؛ هذا التبليغ القابل لأن تحدّد ماهيته ولأن يعاد صنعه، يجب أنْ يميّز عن «الدلالة» التي هي مجمل المقتضيات غير القصدية في النص والتي لا تعود إلى التأويل، بل تعود إلى النقد؛ ارتكز المؤلف فيما بعد على منطق الاحتمالية عند /**كينس**/ و/**ريشنباش**/ و/**ك پوپر**/، فوسع نظرية «التزكية»

لمعنى «الاحتمالي» والتي ستكون بالنسبة إلى التأويلية ما كانته نظرية «التثبيت» verification بالنسبة إلى العلوم التجريبية (الأمبيرية). وهكذا تمت إعادة فتح النقاش بين التأويلية والوضعانية المنطقية.

إنَّ التعارض بين التأويل والتفسير قد جرت إعادة صياغته من قبل مؤلفين آخرين عارضوا التأويل بالنماذج البنيوية في الألسنية وفي التحليل النفسي. وهكذا رأى **بول ريكور** (حول التفسير، بحث حول **فرويد**، 1965؛ صراع التفاسير. بحوث حول التأويل، 1969) في علم دلالة الجملة، القريب من نظرية **فعل القول**، التنقل بين التحليل البنيوي لنص ما وتأويله؛ وتملكُ المعنى من قبل الفاعل، تملكاً يزيد فهمه لذاته حين يَفْهَمُ الإشارات الموضوعةَ في الكتابة، هو بالتالي آخر فعل من أفعال الفهم؛ ولكن هذا العمل النهائي توسطه كل الإجراءات الموضوعية في التحليل البنيوي وفي التوضيح التصوري؛ وعندها لا يتعارض التفسير مع الفهم؛ إنه أولى أنْ يصبح مجمل الوساطات الموضوعية التي تهيىء تملك المعنى؛ وأخيراً لا يمكن فصل هذا التملك عن عمل انتقادي تحكيمي بين تأويلات متنافسة منبثقة إما عن ممارسة الاتهام، كما هو عند **ماركس ونيتشه وفرويد**، وإمَّا عن اهتمام بإعادة التقاط المعنى الأصيل كما هو حال مدرسة التأويل **الأونطولوجي** عند **هيدغر وغادامير**.

ثم إنَّ التأويلية «المنهجية» ما تزال منفتحة على جبهة أخرى: **جبهة انتقاد الأيديولوجيات**؛ إن دور «المصالح» في المعرفة، والتداخلات بين التطبيق العملي والنظرية تعمل بالفعل على إبراز البعد الاجتماعي والسياسي لكل تبليغ مرتبط بالإشارات الثقافية وبالتأويل بالذات. واستعصاء العلوم الإنسانية على النماذج المنبثقة عن العلوم الطبيعية تدلُّ عليه، مرة ثانية، هذه السمة الدلالية والغائية، المهتمة والمؤدلجة في الظاهرات الاجتماعية؛ ينتج عن ذلك روابط جديدة تعارضية وتكاملية بين علوم الطبيعة والعلوم الإنسانية. ومعظم أعمال فلاسفة «مدرسة فرانكفورت» (**أدورنو، ج. هابرماز، ك.و. آيّلْ**) يقفون على الحدود المشتركة بين التأويلية، ونقد الأيديولوجيا؛ إنَّ انتقاد الأيديولوجيات هو في هذا الشأن نوع من التأويلية بمقدار ما يمر تفسير الظاهرات الاجتماعية بتفسير الدلالات الثقافية التي يُعبر فيها عن مصالح كامنة في نشاطات المعرفة.

وبذات الوقت اكتشفت التأويلية لنفسها حدوداً مشتركة مع النظرية الماركسية حول الأيديولوجيات وحول البنيات العظمى؛ بهذا الشأن يدل مؤلف مثل مؤلف **شاف** على الانتقالات التي يمكن عبرها الانتقال من علم الدلالة إلى انتقاد الأيديولوجيات وإلى نظرية التأويل.

وهكذا يمكن للتأويلية «المنهجية» ان تتجادل مع العلم الألسني ومع التحليل التصوّري، ومع البنيوية، ومع الماركسية، مع متابعتهما الحوار مع التأويلية الأنطولوجية.

ترجمة: د. علي مقلّد

معجمية

Linguistique السنية ـ علم اللغات

Sémiologie التاويلية، سيميائية

ترميزية: نظرية في تأويل الإشارات على أنها عناصر رمزية معبرة عن حضارة Herméneutique

Saphiste سفسطائي

Entrelacs تشابيك، كتابة مشبكة

إسمانية: مذهب فلسفي يقول بأنَّ المفاهيم المجردة والكليات ليس لها وجود حقيقي وانها مجرد اسماء ليس غير Nominalisme

Conjectures تخمينات

Langue لسان

Phonème صوت من اصوات الكلام/ وحدة صوتية

معجمي، قاموسي/ مفردي (نسبة إلى الكلمة المفردة) Lexical

مجموع الظاهرات اللغوية التي تشكل نظاماً معيناً في فترة محددة من تطور لغة ما/ تزامنية Synchronique

دراسات السنية تعاقبية أو تطورية/ تعاقبية Diachronique

الرواقية: فلسفة تقول بأنَّ كل شيء في الطبيعة إنما يقع بالعقل الكلي ويقبل مفاعيل القدر طوعاً Stoicisme

مقطعي، نسبة إلى مقاطع syllabes الكلام Linéaire

مقطعية Linéarité

جذوري: مجموع الصيغ الصرفية لجذر معيّن/ بالنموذج/ مثال Paradigme

تعبيري: (تركيب اسمي أو فعلي في عبارة syntagme) Syntagmatique

الانشطار/ الازدواج Dédoublement

التناقض antinomie

علم الأصوات الكلامية/ صواتة Phonologie

صورية/ اتجاه فلسفي لا يعتد إلّا بالناحية الصورية في المعرفة والأخلاق والجمال Formalisme

استبصار/ الحدس Intuition

علم الدلالة/ Sémantique

التركيب/ مختص بالنحو/ النحو Syntaxe

صنافة، علم التصنيف Taxonomie

السياق، الإطار، القرنية Contexte

النزوع، الرغبة conation Conatif

؟ Phatique

ازدواجية، ثنائية، انقسام ثنائي الشعب: Dichotomie

كناية تعريض، تلويح، مجاز مرسل :metonymie Métonymique

تهجئة تمفصل، تلفظ، نطق Articulation

مقام/ حجة فرعية Instance

محمول/ مسند إلى Prédicat

المصدر من الفعل: Verbe dont L'enonciation Performatif Constitue semultanement l'action qu'il exprime

هو الفعل الذي يعبر لفظه بأن واحد عن فعله: مثل قال قولاً، أقسم

السلوكية/ نظرية تقول بأنَّ دراسة سلوك الإنسان والحيوان الظاهر هو موضوع علم النفس الحقيقي Beharrarisme

مذهب الجوهر الفرد، مذهب الذرة القائل بأنَّ المادة مؤلفة من جواهر فردة وإنَّ الأجسام تتكون وتفسد باجتماع هذه الجواهر وافتراقها Atomisme

تكوّن Génèse

تقعيد الاستنباط: توضيح القواعد المتبعة في تكون القضايا والاستنباطات في العمليات العقلية: Formalisation

وصف منظم لتوليد العبارة في لغة ما Grammaire générative

علم القواعد التوليدية

علم قوانين التصنيف Taxonomie

الضمائر الداخلة على **الأفعال أو جذور الأفعال**: وا في **ذهبوا أو ذهب في ذهبوا** أو ذهاب إلخ... Morphème

نظرية العلامات Semiatique

استدلالي Discursif

مُدَرَّج، حلقة، مدى صوت Clavier

نظام من الإشارات الشفوية خاص بمجموعة من الناس أو بمفردٍ ما: Langue

قدرة الناس على الاتصال والتعبير بواسطة إشارة صوتية: Langage

أسلوب في التكلم خاص بمجموعة من البشر

أسلوب نقل المعلومات: أسلوب في التعبير بواسطة الرموز

التواء. تعوّج Distorsion

تقنين، مجموعة رموز أو مصطلحات، معجم المصطلحات Code

عاميات، مبحث اللهجات واللغات العامية Dialectologie

تناظر الأشكال/ تشاكل، تماثل في الشكل Isomorphisme

مصطلحات/ مفردات لغة/ معجمية Lexique

الغائية/ مجمل التأملات التي تطبق على مسألة غاية العالم والإنسان Téléologie

صفة المادة، بكونها نتيجةً غائية: Téleonomie

Empirisme	امبيرية، تجرُّبية/ تجريبية
Norme	معيار،
La pragmatique	ذرائعيّة
Les conventions	مصطلحات
Philologie	فقه اللغة
Signification	تبليغ
مجموعة كلمات ثابتة تشكل وحدةً من حيث المعنى	
Lacution (ling) lucution adverbiale, conjonctive	
كل فعل قولي يحقق بذات الوقت العمل المشار إليه بالكلمة	
Illocutionnaire ou illocutoire	
Déduction	استنباط (من الفرضيات)
Induction	تعميم ملاحظة انطلاقاً من حالات خاصة
معنىً أو لفظ كلي يمكن أن يدخل محمولاً في قضية	
Categories	مقولات
Antéprédicatif	سابق على الحكم وعلى الفكر
Intellectualisme	التعقلية
Lebenswelt	عالم الحياة
Rückfrage: Le Langage aperçoit pon propre fondement dans ce qui n'est pas langage	
Dicibilité	عزيمة
Chiasme	نوع من البديع
Transcendance	التعالي، التسامي
تطبيق عملي (في الفلسفة الماركسية: محاولات تغيير العالم، وبخاصة وسائل الإنتاج في الفلسفة الوجودية: ما به ينكشف الوجود في التاريخ	
Praxis	
Anthropogénèse	ولادة الإنسان

Cybernétique	التوجيه والتحكم
Naturalisme	الطبيعانية
نظرية تجعل لغة الفيزياء لغة كل العلوم الفيزيائية	
Physicalisme	
Homologie	زمالة ـ تماثل ـ تشاكل
Extrapolation	تعميم
Apologie	تقريظ، مدح، تمجيد
Emphase	تشدق
Prédication	الحمل
محمول ـ محكوم بأنه موجود أو ليس بموجود لشيء	
Prédicat	آخر ويقابله موضوع
Referent	سند
Immanence	ملازمة، مثولية
Difference	الفصل المبيانة
Philologie	فقه اللغة
Empathie	معرفة الغير
Validation	تزكية
Dasein	كائن اجتماعي
Finitude	الزوال، الفناء
Auslegen	التأويل
Versthen	الفهم
Apophantique	إقلاب
Laisser - être	الترك والتخلي
Lautologie	حشوية
Dire	التكلم:
Parler	القول
Laisser - appartenir	الانتماء الحر
Advenir	وقع
Significance	الدلالة

يصدر راهنا

مطاع صفدي

في كتابه الجديد

نقد العقل الغربي

فلسفة الحداثة مابعد الحداثة

مركز الانماء القومي